



الطرائق التربوية وآفاقها التوعوية تجاه تنمية المواطنة لدى الطالب الثانوي
(نموذج تدريس مادة علم الاجتماع في التعليم الثانوي)
Educational methods and perspectives of awareness of the development
of citizenship of high school students"
(Model the subject of sociology in secondary education)

د. فداء إبراهيم المصري¹
الجامعة اللبنانية ، لبنان

تاريخ الإرسال: 2019/11/26 تاريخ التقييم: 2019/11/27
تاريخ القبول: 2019/12/12

Abstract:

This study aims to show the educational role of the professor of sociology in the formation of secondary student behavior, and to reveal the methods and educational methods.

The study found that the educational role is effective in the development of students mentally on the awareness of human rights and promote citizenship of the learner through a real integration between the role of the school and the teacher and the educational curriculum, and that the professor of social resort to a variety of methods of education, but mostly traditional.

Keywords: development, human rights awareness, teaching methods, student, citizenship.

المخلص:

تهدف هذا الدراسة إلى تبيان الدور التربوي لأستاذ علم الاجتماع في تكوين سلوك الطالب الثانوي، والكشف عن الطرق والأساليب التربوية المستخدمة في ذلك. وتم الاعتماد على المنهج البحثي الوصفي.

توصلت الدراسة إلى أن دور التربوي فاعلاً في تنمية طلابه ذهنياً على الوعي الحقوقي وتعزيز المواطنة لدى المتعلم خلال تكامل حقيقي بين دور المدرسة والمعلم والمنهاج التربوي، كما أن أستاذ علم الاجتماع يلجأ إلى أساليب وطرائق التعليمية متنوعة ولكنها تقليدية بالغالب.

الكلمات المفتاحية: تنمية، وعي حقوقي، طرائق التدريس، طالب، مواطنة.

¹ د. فداء إبراهيم المصري، أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية ، لبنان. fidamasri4@gmail.com

1- مقدمة

تُعتبر تدريس مادة علم الاجتماع في المرحلة الثانوية من المواد الدراسية التي تجسد الأهداف العليا للهوية الثقافية اللبنانية. إذ تساهم هذه المادة في تنمية الحس المجتمعي لدى الطالب الثانوي، وتنمية الوعي الحقوقية لديه تبعاً لما تطرحه عبر منهاجها التعليمي من محاور وفصول تتصل بإعداد الفرد ذهنياً ومعرفياً؛ وذلك من أجل تكوين لديه شخصية متزنة، وإعداده كمواطن صالح. فعملية التعليم تُعتبر من الأساليب الرائدة في تكوين سلوك الفرد، وإعداده على المبادئ والقيم التي تساهم في بناء شخصيته، وفقاً لما تقوم به هذه العملية التربوية من مهارات مهنية وطرق تعليمية متنوعة داخل حجرة الصف. إذ، يعتمد المعلم أو أستاذ المادة على تبني طرائق تدريس وأساليب تعليمية مختلفة من أجل تحقيق أهداف المادة الدراسية سواء الأهداف العامة أو الخاصة.

فلكي ينجح معلم المادة بمهنته يجب أن يتمتع بمهارة التدريس أي أن يتقن ماهيتها، ويتقن تطبيقاتها وفق ما تشتمل عليه من أساليب تربوية تتوخى بناء شخصية الفرد وتنمية قدراته الذهنية والسلوكية. ولعل التخطيط والإعداد لطريقة تدريس معينة من المهارات الأساسية المطلوبة منه من أجل تصويب أدائه التربوي. ويُقصد بالأداء هنا الوسيلة والطريقة التي ينتهجها المعلم من أجل تحقيق الغاية التربوية خلال موقف تعليمي معين. وبالتالي يجب أن يمتاز هذا الأداء القائم من قبله على السهولة والدقة والفهم من أجل تسهيل ما يكتسبه الإنسان أي الطالب المتلقي؛ مما يساعده في تنمية مهاراته الذاتية من الناحية السلوكية والعقلية. فمهارة التدريس يجب أن تتمتع بجانب من الحيوية المهنية والحرفية لدى المعلم من أجل تحقيق غاياته التربوية؛ فيبذل الجهد والطاقة خلال إعداده الطريقة التربوية التي تتناسب مع خصائص المتلقي ويبذل التكاليف المناسبة لهذه الطريقة، وفق ما تتناسب مع طبيعة المادة الدراسية التي يشرف عليها.

كما يتوجب على الأستاذ إتقان مهارات التدريس بكامل متطلباتها في الوقت عينه، والتي تتطلب حرفة مهنية لكي ينجح في إعداد طلابه تربوياً وتنقيفاً. ويُقصد بمهارة التعليم هنا التفنن في التخطيط لدروسه وفق أهداف تعليمية محددة وواضحة له والتي يجب أن يتحلى بها أي معلم يبغي النجاح في مهنته وفق ما يمارسه داخل صفه مع طلبته من مواقف تعليمية، يطبق عبرها سير درسه حسب أنواع الطرائق التعليمية المناسبة، والتي يخطط لها وفقاً لمقدرته على إحداث التعلم المطلوب على ضوء الأهداف المراد تحقيقها من المادة الدراسية. فمهارة التدريس تشتمل على الأساليب التربوية المستخدمة من قبل معلم المادة، والتي يمكن تنميتها بعدة طرق حسب خبراته التعليمية التي يكوّنها عبر مسيرته المهنية. كما أن مهارة التدريس تختلف باختلاف طبيعة المادة المراد تدريسها للطلبة من قبل المعلم داخل المؤسسة التربوية، فلكل مادة طبيعتها ومنهجها وفنها التي تمتاز به، وكذلك الأمر لكل مادة دراسية خصائص التي تتميز بها تلك المادة، سواء من حيث الكفايات والأهداف التي وُضعت من أجل تعليمها، أو من حيث منهاجها التعليمي وخصائص محتواها التربوية، أو من حيث عدد الحصص المرونة لها ضمن البرنامج الأسبوعي، أو من حيث الطرائق التربوية التي تناسب مع غاياتها وخصائصها التقييمية أو من حيث خبرة الأستاذ في هذا الحقل الذي يشكل مضمار حيوي لبناء الموارد البشرية وتنشئتها مجتمعياً.

فتدريس مادة علم الاجتماع في النظام التعليم الثانوي قد أدرج مع انطلاقة المناهج التربوية الحديثة والمرافقة لخطة النهوض منذ العام 1994، وفق منهاج دراسي يتضمن كفايات وأهداف عامة ممتدة لعناصر الهوية الثقافية اللبنانية. وتبرز لدى الفرد مفاهيم اجتماعية وسلوكية

ومعرفية خلال إعدادها الطالب الثانوي. والجدير بالذكر هنا ما يتضمنه منهاج مادة علم الاجتماع على مواد تشريعية كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالتالي تتضمن مواد دراسية تُعزز لدى الفرد أهداف حقوقية انطلاقاً من نشر مضمون قانون الإعلان العالمي لشرعة الإنسان من جهة؛ وعبر أداء المعلم المسؤول عن إعطاء هذه المادة وما يستخدمه من مهارات تدريس متنوعة خلال تنفيذ منهاج مادته الدراسية مع طلابه داخل صفه. ووفق ما يحققه الأستاذ، في الوقت عينه من غايات تربوية تتعدى المواقف التعليمية للطالب إلى إحداث الوعي الفردي والمجمعي لديه عبر ما يستخدمه من أساليب وطرائق تعليم مختلفة تساعده في تحقيق أهدافه التعليمية. من هنا تكمن أهمية الدراسة في تقصي الأسس التربوية التي تحققها تدريس مادة علم الاجتماع تجاه تمكين الطالب الوعي الحقوقية والمواطنة الحقّة.

* أهمية الدراسة البحثية وأهدافها:

تبرز أهمية دراستنا هذه في تقصي الدور التعليمي والمواقف التربوية التي يمارسها أستاذ مادة الاجتماع داخل حجرة صفه تجاه الطالب الثانوي عبر تدريس منهاج هذه المادة وما يتبناه من أساليب وطرق تربوية مع طلابه خلال تطبيق خطة درسه، والتي تُدرس هذه المادة على مدار السنوات الثلاثة خلال متابعته الدراسة في المرحلة التعليم الثانوي. كما تبين لنا هذه الدراسة أهمية تدريس مادة علم الاجتماع لجهة تنمية الحس المجتمعي لدى الطالب، عبر ما تتضمنه من منهاج دراسي يعكسه الكتاب المدرسي، والذي يساهم في بناء الوعي الفردي للحقوق وتنقيفه على شرعة حقوق الإنسان، مما يُعزز لدى المتعلم حسن المواطنة. فنسعى عبر دراستنا هذه إلى تحقيق أهداف عديدة منها:

- تبيان الدور التربوي لأستاذ الاجتماع في تكوين سلوك الطالب الثانوي، عبر تنمية الوعي الحقوقي وتعزيز المواطنة لديه.
- تبيان الطرق والأساليب التربوية التي يستخدمها أستاذ الاجتماع من أجل تربية المتلقي على إدراك حقوقه المختلفة حسب ما تتضمنه مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تبيان أثر مضمون منهاج مادة الاجتماع تجاه بناء المواطنة لدى الفرد، والمعتمد في سنوات دراسية ثلاثة، وفق ما يتضمن الكتاب المعتمد له من محاور وفصول تتضمن مواد مختلفة قانونية وتشريعية تنمي لدى الفرد المعرفة تجاه الحقوق والواجبات، انطلاقاً من تكوين ذهني مُلم بالمواد القانونية المختلفة التي تصون حقوقه وتنمي المواطنة الحقّة لديه.

* إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن الأساليب والطرائق المتبعة من قبل الأستاذ في ممارسة مهنة التدريس اليوم تُعد من الأسس التي تبني للإنسان فكره وذهنيته، فتغرس المفاهيم القيمية والإنسانية الشاملة، والتي تنعكس على شخصيته بشكل أو بآخر. فيعتمد أستاذ الاجتماع خلال المرحلة الثانوية، إلى إعداد الطالب ليكون فاعل في مجتمعه ويتمتع بالحس المجتمعي والوعي الحقوقي خلال تنفيذ مسار عملية التعلم والتعليم. فبواسطة الطرق الناشطة التي يستخدمها فإنه يحقق أهداف تربوية متداخلة من أجل بناء فرد يتمتع بالمواطنة والوعي القانوني الحقوقي وإعدادة ليكون مستقبلاً عنصراً فاعلاً في بناء مجتمعه، وعليه يتم إعداد جيل المستقبل الواعد في تنمية المجتمع المحيط به. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عملية التنشئة المتوازنة التي تُعزز معها لدى المتعلم المبادئ القيمة والأخلاقية، والتي تُشكل الركن الأساسي في بناء شخصية مبادرة تتمتع بالمواطنة والالتزام القانوني. وهذه التنشئة المتكاملة

سوف تدفع به إلى ممارسة واجباته تجاه مجتمع، انطلاقاً من مشاركته الفاعلة في بناء مؤسسات الدولة كمواطن صالح له دور مسؤول. فبناء على ما تقدم تتمحور إشكاليتنا الأساسية التي تتعلق بماهية الدور التربوي الذي يمارسه أستاذ مادة الاجتماع خلال مرحلة التعليم الثانوي تجاه إعداد طالب يتمتع بحس المواطنة والشخصية المنضبطة قانونياً، أي الواعية لحقوقها وواجباتها؛ والذي يحققه هذا الأستاذ بواسطة الدور المهني ضمن المؤسسة التربوية، وما ينفذ معها المنهاج الدراسي المطلوب منه، وفقاً لطبيعة الطرق الناشطة المستخدمة من قبله تجاه تحقيق الحس المسؤول لدى طلابه. من هنا يكمن تساؤلنا حول معطيات دراستنا هذه ومفاده: "كيف تساهم طرائق التدريس المعتمدة من قبل أستاذ مادة الاجتماع في تنمية الوعي الحقوقي والتربية على المواطنة لدى الطالب الثانوي؟" أي ماهية التربية التي يحدثها أستاذ مادة الاجتماع تجاه وعي الفرد لحقوقه وما تتمثل بسلوكياته المجتمعية، مما تنمي لديه حس عميق للوطن والولاء له مع نمو المواطنة الحققة لديه ومنها تنفرع تساؤلات فرعية عديدة تساهم في تحقيق غاية هذه الدراسة وأهدافها المختلفة، وهي:

- كيف يساهم نظام التعليم الثانوي تجاه تربية طلابه على الوعي الحقوقي وتعزيز المواطنة لديه؟
- ما هو أثر مضمون منهاج مادة الاجتماع على تنمية السلوك المواطنة والإعداد الحقوقي أو القانوني لدى المتعلم؟
- ما هي أبرز الطرق والأساليب التربوية التي يستخدمها أستاذ المادة من أجل تربية المتعلم على إدراك حقوقه وفق مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

* فرضيات الدراسة:

وفق هذه الدراسة البحثية التي تتوخى تقصي الدور التربوي لأستاذ الاجتماع خلال ممارسة دوره المهني، وتبيان انعكاس أساليبه التعليمية، من أجل تنفيذ المنهاج الدراسي المطلوب منه على سنوات ثلاثة من مرحلة التعليم الثانوي. ووفق ما يحدثه هذا المنهاج من تنمية قيمية وحقوقية تجاه الطالب، فإننا نطلق من فرضية أساسية ومفادها، "إن تنوع أستاذ الاجتماع في طرائقه الناشطة وتفننه بالأساليب التربوية قد يساهم في تنمية المواطنة والوعي الحقوقي لدى الطالب الثانوي". ولكي نتحقق منها ميدانياً ضمن مؤسسة التعليم الثانوي الرسمي، فإننا تنفرع منها بعدة فرضيات جزئية ومفادها:

- إن الدور التربوي قد يكون فاعلاً في تنمية طلابه ذهنياً على الوعي الحقوقي وتعزيز المواطنة لدى المتعلم خلال تكامل حقيقي بين دور المدرسة والمعلم والمنهاج التربوي.
- قد يكون مضمون منهاج مادة الاجتماع في السنوات الثلاث من التعليم الثانوي متكاملًا ومساهماً في تنمية السلوكية والحقوقية لدى المتعلم وفق ما يتضمنه مضمون الكتاب المدرسي المتعلق بهذه المادة.
- قد يلجأ أستاذ الاجتماع إلى أساليب وطرائق تعليمية متنوعة ولكنها تقليدية بالغالب؛ أثناء تنفيذ سير درسه ضمن الصف فيجد من المكتسبات التعليمية لدى المتلقي.

* منهج الدراسة البحثية:

لكي نثبت من صحة الفرضيات ونتحقق منها ميدانياً، من أجل التوصل إلى تحليل إشكاليتنا وفق الأسس العلمية والمنهجية الموضوعية، فإننا سوف نعتمد على المنهج البحثي الوصفي - السوسيولوجي أثناء تنفيذ الدراسة بالاستناد على المسح الاجتماعي بالعينة. كما يتم اللجوء إلى نوعي من التحليل أي النوعي والكيفي في استعراض البيانات الميدانية ونتائجها. لا سيما اللجوء إلى

التحليل الكمي الإحصائي لعرض النتائج التي نتوصل إليها من الفئة المستهدفة بالدراسة من خلال تقنية استمارة -المقابلة المعمقة الموجهة إلى أساتذة مادة الاجتماع في مرحلة التعليم الثانوي. في الوقت عينه يتم لنا أيضاً اللجوء إلى منهج تحليل مضمون وذلك من أجل تحليل مضمون منهاج مادة الاجتماع عبر ما يتضمنه الكتاب المدرسي المعتمد في مرحلة التعليم الثانوي الرسمي للسنوات الثلاثة المتتالية. ولكي نتوصل إلى البيانات المطلوبة التي تساعد الباحث في التحقق الميداني منها، فقد تم الاستعانة بفريق بحثي من مجموعة باحثين ساندت الدراسة ميدانياً بتعبيتها من العينة المستهدفة ضمن الثانويات الرسمية.

* مجالات الدراسة وحدودها البحثية:

يُعتبر تحديد مجالات الدراسة وضبط حدودها من المهام الموضوعية التي تسهل للباحث تنفيذ دراسته بطريقة منهجية وعلمية، يحافظ معها على الأسس الموضوعية في نقل الظاهرة بشكل واقعي وبتجرد. فحدود دراستنا هذه، تتمثل بما يلي:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون من شقين الأول مادي مُكون من مضمون الكتاب المدرسي المعتمد في تدريس مادة الاجتماع لدى نظام التعليم الثانوي الرسمي في لبنان. والآخر الشق البشري والمكون من أساتذة هذه مادة التي تشرف على تدريسها؛ والموزعين على ثانويات طرابلس وضواحيها فقط (من محافظة الشمال)، كنموذج تطبيقي أي المجال البشري المستهدف من هذه الدراسة. ولأجل ضيق الوقت فقد تم اعتماد عينة عشوائية بلغت (50%) من مجموع الثانويات الرسمية في هذه المدينة والبالغ عددها 13 ثانوية، خاصة أن عدد من مدراء الثانويات رفضوا التجاوب والمشاركة مع هذه الدراسة لأسباب نجلها، وبالوقت عينه اننا شارفنا على انتهاء العام الدراسي تقريباً، وبالتالي تكون العينة قد بلغت 7 ثانويات رسمية. والجدير بالذكر هنا بأن أغلب الثانويات في تضم أساتذ اجتماع واحد فقط ضمن هيئتها التعليمية؛ أو أساتذان يكون أحدهما أو كلاهما مقسومين بين أكثر من ثانوية؛ وذلك لانخفاض عدد الساعات المُخصصة لهذه المادة في الأسبوع.
- **مجال الزمن:** إذ يتم تنفيذ خطوات ومراحل هذه الدراسة تباعاً ضمن شهري نيسان وإيار من عام الدراسي 2018-2019.

* مفاتيح الدراسة والمفاهيم الأساسية:

تتضمن هذه الدراسة البحثية عدد من المفاهيم أساسية تشكل مفاتيح ومصطلحات علمية تطرحها ونبرزها حسب ما يلي:

* **تنمية الوعي الحقوقي:** لكي يتسنى لنا أن ندرك المقصود من معنى تنمية الوعي الحقوقي، ننطلق من تعريف مفهوم التنمية وما يقتصر عليه من معاني عديدة، إذ "تختلف المعاني التي تُعطى لهذه الكلمة بين اختصاص وآخر. ففي حين أن علماء الاقتصاد يعتبرون أن التنمية تعني المزيد من الإنتاج الاقتصادي، في حقلي السلع والخدمات، فإن علماء السياسة يعتبرون أن التنمية تعني المزيد من التقدم نحو نماذج ديمقراطية والحكم على النمط الحديث، المعروف بعدالته وفعاليته وشموليته". (فريديريك معتوق 1993، ص: 128) وبالتالي فإن تنمية الوعي الحقوقي يشير إلى ما يتضمنه مفهوم التنمية من إحداث نمو وزيادة في القدرات المعرفية لدى الفرد تجاه حقوقه، عبر إعداد الفرد وتنشئته قيمياً وفق ما يضمن سرعة حقوق الإنسان لأجل تعزيز لدى الفرد سلوك منضبط ومشارك

ومتسامح وحر وواعٍ في أنٍ معاً، أي إعداد الفرد كمواطن صالح يتمتع بالوعي لحقوقه ولدورها ومساهم في بناء مجتمعه من أجل إنمائه وتطويره.

* **طرائق التدريس:** وما يتضمنه هذا المفهوم من أساليب تربوية يستخدمها المعلم مع طلابه من أجل تنفيذ مسار درسه وتحقيق غاياته وأهدافه التعليمية. فتشتمل طريقة التدريس إلى كل " ما يتبعه المعلم من خطوات متسلسلة متتالية ومترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة من أهداف تعليمية محدّدة. وأسلوب التدريس هو مجموعة الأنماط التدريسية الخاصة بالمعلم والمفضّلة لديه"(غازي مفلح، ص:4).

* **التربية على المواطنة:** يتفق العديد من المختصون حول اعتبار التربية على المواطنة بأنها إعداد سلوكي وقيمي للفرد وفقاً للتنشئة الفردية على القيم الحقوقية وما تتضمن من مبادئ وتشريعات مدنية تعزز روح الانتماء لولته. "فيرى (Philip Meirieu) أن الدولة يجب أن تضمن من خلال التربية على المواطنة لكل من يغادر المدرسة القدرة على فهم العالم والمجتمع اللذين سيكون مطالباً بأداء أدواره فيهما سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم المهني أو السياسي"(ياسين بن عدي، 2013).

* **المواطنة:** وتشير بمعطياتها إلى تمتع الفرد بالحس المجتمعي تجاه وطنه، وما يترجم ذلك في مواقفه وسلوكياته وقيمه. وبالتالي يشتمل هذه المفهوم على بناء الوعي الحقوقي لدى الفرد من خلال توعيته للمواثيق والتشريعات القانونية لكي يلتزم بها ويتمتع بالسلوك المنضبط. فإن " مفهوم المواطنة قانوني في المقام الأول، ثم يؤكد بأن المواطنة هي أساس الشرعية، ذلك أن مجموع المواطنين هم الذين يختارون حكومتهم عن طريق الانتخاب، وبالتالي لا يمكن أن نفهم المواطنة من غير تأسيس ديمقراطي في المجتمع"(النوى بالظاهر، 2002، ص:113).

* **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** أو شرعة حقوق الإنسان وهي عبارة عن وثيقة عالمية صادرة عن هيئة الأمم المتحدة تحمي الفرد وتضمن حقوقه المختلفة، أي هي عبارة عن "وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان؛ صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم"(هيئة الأمم المتحدة، 1948).

2- الآفاق التنموية تجاه تعزيز وعي الطالب الحقوقي في مرحلة التعليم الثانوي

تعتبر التربية من الأسس المجتمعية في بناء شخصية الإنسان، ولا سيما التربية المؤسساتية المدرسية التي تُعزز لدى الفرد منذ طفولته نمو متوازن لشخصيته يكتسبها مع توالي المراحل الدراسية أي منذ مرحلة الحضانة إلى مرحلة التعليم الثانوي حسب ما تضمنته هيكليّة التعليم في النظام اللبناني المعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم العالي. فيتم تكوين لدى الفرد أهداف وغايات مجتمعية متنوعة حسب المنهج الدراسي المعتمد في النظام التعليم اللبناني، يكتسب معها وعي مجتمعي لوجوده ودوره من خلال اكتساب المعرفة الحقوقية، تغرس لديه مفاهيم ومبادئ قيمية في وجدانه، فيترجمها الفرد المتلقي سلوكياً مع أقرانه من البشر داخل الجماعة الواحدة على ضوء النسق الثقافي والبيئة الاجتماعية المحيطة بهم. من هنا اهتم علم الاجتماع التربوية بفلسفة التعليم وما تحقّقه من جدوى قيمية ونمو ذهني لدى المتعلم عبر ما يحتوي عليه من مواد وطرق ناشطة

وأساليب تربوية يشرف عليها المعلم، والذي يشكل محور العملية التربوية والجهة المنفذ لخطتها مباشرة مع الفئة المتلقية أي المتعلمين. لذلك يهتم علم اجتماع التربية بالعنصر المعرفي عبر البحث على ما قد تحتويه الثقافات الفرعية داخل المجتمع وما يتكون من جماعات تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية خلال تكوين سلوك الفرد وتنمية قدراته، وما تعكسه من أثر بالغ الأهمية على قيم الطفل واتجاهاته منذ الصغر حتى بلوغه المرحلة الثانوية فُيُبل انطلاقه للتعليم الجامعي. ويهتم أيضا بالبحث في طبيعة العلاقة المتبادلة بين التعليم والتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع من خلال التحولات المعاصرة والتغيرات البنوية للنسق الثقافي والقيمي بشكل عام. وعليه لا بد للمدرسة التي تشرف على العملية التعليمية ان تأخذ بعين الاعتبار المستجدات القيمية والسلوكية المطلوبة لأجل بناء مواطن صالح يتمتع بالوعي لدوره ووجوده ولحقوقه وواجباته.

1-2- دور المدرسة في تنمية القيم الحقوقية والمواطنة لدى المتعلمين

تعتبر المدرسة من وسائط التنشئة الأهم التي تبني شخصية الفرد بشكل متوازن ومتكامل لدور الأهل، حيث تشابك دور كل من الأهل والمدرسة في المجتمع الحديث، وتداخل كليهما في عملية تنشئة الطفل مبكراً، وذلك بسبب دخول الطفل باكراً إلى أطر المؤسسات التعليمية والمتمثلة بالحضانة أولاً بعمر 3 سنوات وما دون ذلك، نتيجة دخول المرأة ميدان العمل وعدم وجود من يُعيل طفلها في دواها الوظيفي. كما تعود أهمية المدرسة في الإعداد والتربية كونها المؤسسة الأطول التي يمضي فيها الفرد أوقاته اليومية على فترة تزيد من 8 ساعات يومياً وهو ضمن حرمها وعلى تواصل مع مكوناتها البشرية الاجتماعية خارج العلاقات الشخصية الأسرية التي ينتمي لها. فشكّلت له مصدراً هاماً في تكوين معارفه القيمية ومهاراته السلوكية، وشكّلت مضماراً حيويّاً لممارسة دوره المجتمعي خارج إطار العلاقات الشخصية الممتدة لصلة القرابة. وبالوقت عينه نجد طول المدة الزمنية التي يتلقاها الفرد عبر نيّله التعليم المدرسي، والذي يتجاوز 13 عاماً لينهي مرحلة الثانوية، ومن ثم إكمال مسار تعليمه الجامعي. وبالتالي تعتبر المدرسة وسيط تنشئة الأطول؛ والذي يُشرف على إعداد الفرد وغرس المفاهيم القيمية والثقافية الممتدة لهوية مجتمعه.

فمع تطور المدرسة تطورت النظريات في كيفية ممارسة التعليم من حيث مضمون المنهاج التعليمي، أو من حيث الطرق والأساليب التربوية الواجب تبنيها من قبل الهيئة التعليمية، من أجل تحقيق غاياتها التربوية وأهدافها التعليمية. خاصة أن المهمة الأساسية التي وجدت من أجلها المدرسة هي التعليم؛ وإن عملية التعليم هذه عادة ما تتم في المدارس وداخل حجرات الصف بين طرفين أساسيين أولهما المصدر أي الهيئة التعليمية وثنائهما المتلقي أي الهيئة الطلابية والتي يفترض أن تُمثل جيل المستقبل الناشئ للمجتمع وموارده البشرية. وعليه فإنها تتوجه لفئات متلقية لعملية التعلم حسب ما يطبق معها من طرائق عديدة ومتنوعة، تواكب عبرها المستجدات العالمية والمحلية، إزاء ما يعتمد عليه كل أستاذ من أساليب ووسائل إيضاح عديدة تساعده في تنفيذ خطة درسه وتسانده في مواكبة العصر.

فالحداثة في العملية التعليمية ستطال جميع الجوانب والأبعاد المجتمعية أثناء إعداد الفرد وتربيته، والتي تتمثل خلال تنفيذ مسار عملية التعليم، وفق المواد الدراسية المُعتمدة في منهاج التعليم سواء بالقطاع العام أو الخاص. والذي يعكس الأهداف العامة للمجتمع بمختلف جوانبه ونظمه أو نسقه. فبناء السياسات التربوية وتشريعاتها يجب أن تُجسد هوية المجتمع وتنبثق عن عناصر الثقافة التي يتداخل معها، والتي تعكس وجهة نظر الحكومات في الوقت عينه، من خلال

إدراكها لأهمية هذا القطاع الذي يُساهم في بناء الموارد البشرية وتنمية قدراتها. وهذا ما يعود إلى أن أهمية التربية المدرسية لما تطل من تشكيل الشخصية الفردية بشكل متوازن وفاعل. فتطل إنماء شخصية الفرد بأبعاد وجوانب عديدة تؤهله لممارسة دوره والمساهمة في بناء مجتمعه كمواطن صالح، متعاون، ومنظم داخل مجتمعه. فقيمة التعليم بحد ذاتها تطل تكوين الشخصية الفردية؛ من خلال بناء قدراتها عبر تعزيز أربعة أبعاد أساسية تشتمل عليها وهي:

➤ **البعد الأول اجتماعي:** فالتعليم يُدرب الفرد على بناء سلوكيات يكتسب معها مهارات التعامل مع الآخرين، وطريقة بناء علاقاته وفق مبادئ قيمة يغرسها نظام التعليم في نفوسهم ووجدانهم، محققة بالتالي تنشئة قيمية تكاملية للمتعلمين، وما تعكسه هذه القيم من توحّد للقاعدة الشخصية النفسية كونها ممتدة من هوية المجتمع وعنصر أساسي من عناصر الشخصية الثقافية التي تدور فلكها بين الفرد والجماعة والثقافة.

➤ **البعد الثاني اقتصادي:** من حيث أن النظام التعليمي التي تطبقه المدرسة في إعداد التلاميذ عبر تكوين الرأسمال المهني توجههم إلى مسارات مهنية وفق تخصصات اقتصادية متنوعة؛ والتي تبدأ من المرحلة الثانوية عبر توجيه الطلاب، وفق قدراتهم ومؤهلاتهم إلى فرع من فروعها، والتي يخضع بموجبها لنيل الشهادة الثانوية العامة. فيتوجه بعدها إلى تخصص جامعي يتناسب معها. بالتالي تُساهم في بناء الذهنية الاقتصادية والإنتاجية مع ما تقوم به من إعداد للرأس المال البشري المستقبلي كيد عاملة فاعلة في بناء مجتمعها لها دورها السوسيولوجي والذي ينعكس على مركزها الاجتماعية المكتسب وهيتها.

➤ **البعد الثالث ثقافي:** من أهم وظيفة تقوم بها المؤسسة التعليمية بناء الشق الثقافي لدى المتعلمين، عبر تعزيز المعرفة لديهم وبناء ذهنية مجتمعية متحررة من الجهل والتخلف. بالتالي فإن التعليم يُحرر الطالب من الأفكار الخرافية والرجعية، عبر بناء أفكار تساعد على الابتكار والتميز بدءاً مما تطرحه المواد الدراسية التي يتلقاها عبر المنهاج التعليمي المعتمد، وانتهاءً بالوعي الحقوقي الذي يُعزز لدى الفرد قيم ومبادئ قانونية كرسنها له التشريعات والمواثيق الدولية من ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

➤ **البعد الرابع سياسي:** فالتعليم يقوم على تعزيز مشاركة فردية في نظم المجتمع المحيط به عبر توعيته لأهمية دوره في تشكيل السلطة، وأسس المشاركة انطلاقاً من بناء المواطنة لديه. فالتعليم يساهم في تخليص المتعلم والمجتمع ككل من الولاءات الأولية والتبعية الطائفية أو المناطقية عبر بناء نوع من التضامن العضوي أي الولاء للدولة ومؤسساتها. يتم معه تعزيز مبدأ العيش المشترك. فـ "إن تربية المواطنة جزء لا يتجزأ من مهام المدرسة، والتربية على المواطنة ليست معرفة فقط ولكن ممارسة تلقن للتلاميذ التفاعل والعيش معاً من خلال نشاطات ملموسة تسمح لهم ببناء فضاءات المواطنة" (النوى بالظاهر، مقال 2012).

2-2- دور المعلم في تنمية القيم الحقوقية والمواطنة لدى المتعلمين

إن الهيئة التعليمية هي الحلقة الأبرز المعنية بعملية التعليم، فالمعلم مسئول عن تطبيق المنهاج والإشراف على التربية مباشرة من خلال ما يمارسه من أدوار تربوية خلال تنفيذ منهاج المادة التي يشرف عليها؛ وذلك عبر تنفيذ المهام التعليمية ضمن صفه، "إن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية وهو حامل القيم وموصلها إلى الأجيال. فالمعلمون يحتلون مكان الصدارة بين القوى المؤثرة على الناشئين وفي بناء القيم والأفكار. ولا شك أن المعلم لا يكون حاملاً للقيم ومنشئاً

تلاميذه عليها ما لم يكن قدوة للمتعلمين في سلوكه. هنا تبرز أهمية القدوة في التربية، وللمعلم دور كبير في غرس القيم والأفكار وتعزيزها بين الطلاب إنه تأثير إنسان في إنسان، بما يملكه من سلطة تسمح بإحداث التغيير في سلوك الطلاب" (زهراء الدين أحمد عبيدات، د.ت). وبالتالي فإننا نوجز عملية التعليم بأنه مجهود يبذله شخص أي (المعلم) وذلك لأجل إعانة ومساندة شخص آخر ألا وهو (المتعلم)؛ في سبيل إكسابه سلوك معين، قيمة ما، هدف تربوي محدد، أو نقل خبراته الثقافية إليه. لذا نقول إن عملية التعليم هي عملية تحفيز واستثارة قوى المتعلم العقلية ونشاطه وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المعلم من المتعلم خلال عملية التعليمية. ولا تتم عملية التعلم إلا بوجود عناصر ثلاثة أساسية لأجل تحقيق جدواها التربوية ضمن المؤسسة التعليمية، ألا وهي:

➤ **المعلم الأستاذ** هو الشخص الذي يقوم بعملية التعليم التأهيل والإرشاد وما يستخدمه من أساليب وطرائق تعليم.

➤ **المتعلم التلميذ** وهو التلميذ الفرد الذي يريد التعلم، ويكتسب الأهداف التربوية أو الكفايات المطلوبة منهم.

➤ **المادة الدراسية المنهج** أي موضوع التعلم المنشود أو المقرر، وهو حلقة الوصل بين المعلم والتلميذ.

فالتعليم وسيلة أساسية وهامة في العملية التربوية ولأهميته جاءت المدرسة كمؤسسة اجتماعية تعليمية، تقوم على أساس الأفراد على التكيف مع بيئتهم ومع الحياة من حولهم وتعدّهم لاكتساب معيشتهم، وذلك انطلاقاً من تعزيز القيم الإنسانية أثناء ممارسة المعلم دوره ضمن الحجرة الدراسية، وعلى ضوء ما تتضمنه المادة من مضمون ومنهاج تعليمي يشرف على تدريسها. فعملية التعليم تتوخى تعزيز مواقف سلوكية للمتعلم وفق ما تتضمنه عملية التنشئة المدرسية منذ الطفولة حتى بلوغه سن الرشد. فهذه القيم التي يُنشئها المعلم لطلابها سوف تنعكس على ممارسات اجتماعية مستقبلية، من هنا تتمثل أهمية الدور التربوي للمدرسة في بناء الوعي الحقوقي لدى الطالب، مما ينعكس إيجاباً على الدور التنموي للموارد البشرية في مشاركتها البناء المجتمعي لوطنها، واكتساب الحس المواطنة لديها، انطلاقاً من وعيها لحقوقها وإدراكها لواجباتها.

2-3- دور منهاج مادة الاجتماع في تنمية القيم الحقوقية والمواطنة لدى المتعلمين

يتجسد منهاج مادة الاجتماع التي يتم تدريسها في نظام التعليم الثانوي عبر الكتاب المخصص لها، وهو يختلف بين القطاع العام والخاص. فالقطاع التعليم الثانوي العام تم اعتماد كتاب دراسي موحد تم الإعداد له تحت إشراف مركز التربوي للبحوث والإنماء والمتزامن مع انطلاقة خطة النهوض التربوية الحديثة التي انطلقت منذ العام 1994. فقبل أن نحلل مضمون منهاج الكتاب المدرسي المخصص لمادة الاجتماع وتقصي الدور التنموي له في تعزيز القيم الحقوقية والمواطنة، لا بد لنا من تناول أولاً الظروف المحيطة بخطة النهوض التي أوجبت تبني هذه المادة، ليصاغ لنا تحليل مضمون منهاج هذه المادة وأثرها التنموية على المتعلمين ثانياً.

➤ **ظروف خطة النهوض ومسارها:**

كانت خطة النهوض² نقلة نوعية لاستحداث نظم تربوية متطورة تتناسب مع التطورات الراهنة، وتُلبي حاجات المتعلم بما يتناسب مع طموحه، ومع التحولات الاقتصادية والثقافية الراهنة. وقد تضمنت إصلاحات عميقة الأثر سواء في المنهاج التعليمي، أو في هيكليّة التعليم اللبناني، أو في المنهج الدراسي المعتمد ومواده التي تم استحداثها لتتلاءم مع روح العصر وحدثته. ومن ضمن المواد المستحدثة؛ تم إدراج مادة "الاجتماع"، حيث خُصص لها خُصص دراسية إسوةً بباقي المواد نظراً لأهميتها في إعداد الذهنية المجتمعية لدى المتعلم من جهة. ونظراً لأهمية الكبيرة التي تحدثها هذه المادة من جهة أخرى؛ فقد خُصص لها مسار تخصصي إلى جانب فروع الشهادات الرسمية السائدة في نظام التعليم اللبناني السابق، والتي يخضع لها الطالب مع نهاية المرحلة الثانوية قُبيل انتقاله للمرحلة التعليم الجامعي، كفرع جديد سُمي بـ "فرع الاجتماع والاقتصاد" إلى جانب الفروع السائدة. خاصة أن هذه المادة ترتبط بشكل مباشر باحتياجات العصر لما تحويه من أساليب بحثية وأسس منهجية وموضوعية في تحليل الواقع من ناحية، وارتباطها بمنهاج التعليم الجامعي السائد بعدد من الفروع من ناحية أخرى.

إذ، حرصت خطة النهوض على لحظ عناصر تربوية تُعزز لدى المواطن فكرة العيش المشترك وتُبني لديه القيم التي تجسدها الهوية الثقافية اللبنانية من مبادئ الحرية والتسامح والعيش المشترك. كما لحظت عبر موادها الدراسية المختلفة ولا سيما عبر كل من مادتي التربية والتنشئة الوطنية، والاجتماع، وما يتضمنه الكتاب المدرسي المُعتمد لهما، إزاء نشرهما لنصوص تتضمن مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. مستهدفة إحداث الوعي الحقوقي لدى المواطن عبر التعرف على شرعة حقوق الإنسان، والتي تضمّن له العيش بكرامة وفق ما تضمنته هذه الخطة من أهداف عديدة كرسّت له ذلك في نصوصها التي اشتملت عليها. ومن أبرز الأهداف التي تضمنتها خطة النهوض التربوي في لبنان "تعزيز الانتماء والانصهار الوطني والانفتاح الروحي والثقافي وذلك بإعادة النظر في المناهج وتطويرها، فضلاً عن تزويد النشء الجديد بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة مع التشديد على التنشئة الوطنية والقيم اللبنانية الأصيلة كالحرية والديمقراطية والتسامح ونزب العنف" (مضمون خطة النهوض، 1994)، ولا تترجم هذه الأهداف سوى من خلال تخصيص مادة دراسية تتصل بالواقع المجتمعي، والتي تجسدها بشكل مباشر مضمون مادة الاجتماع حسب ما يتضمنه الكتاب المدرسي المعتمد لها.

وهذا ما يؤدي إلى تعزيز لدى المتعلم قيم إنسانية ووجدانية تُعزز شخصيته المجتمعية المتوازنة والمُدركة لحقوقها وواجباتها لدورها تجاه بناء مجتمعها. حسب ما لحظته الأهداف التي انطلقت عبرها خطة النهوض متبناة أسس بناء المواطنة عبر غرس مبادئ وقيم تُثمي روح المواطنة لدى المتعلمين، حسب ما يتضمنها المنهاج التربوي لا سيما منهاج مادة التربية والاجتماع المعتمدتان في النظام التعليم الثانوي. وقد عمد معدي الكتاب وفريقه إلى تجسيد معاني إنسانية سامية تساند المتعلم على الوعي الحقوقي تجاه الفرد وتجاه مجتمعه، في الوقت عينه تضمن الكتاب المدرسي نصوص ومستندات تعمل على تثقيف المتعلم وتدفعه إلى بناء مهارة التفكير النقدي تجاه قضايا المجتمع عبر تحليل ونقد أزماته وتحليل مسببات مشاكله من أجل إيجاد سياسات إصلاحية مناسبة.

² حيث قدم المركز التربوي للبحوث والإنماء مشروع خطة النهوض التربوي إلى مجلس الوزراء الذي كلف بدوره عشرة وزراء دراسة هذا المشروع وقد تمّ إقرار الخطة من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ / ٨ / ١٩٩٤ بموجب القرار رقم ١٥ / ٩٤ ضمن محضر وقائع جلسة مجلس الوزراء رقم ١٠١.

➤ أهداف مادة الاجتماع تجاه تنميته الوعي الحقوقي لدى المتعلم:

يُشكل الكتاب المدرسي انعكاس مباشر للمنهج التعليمي المعتمد وللأهداف العامة والخاصة المرجو تحقيقها من خلال عملية التعلم والتعليم ضمن المؤسسة التعليمية الواحدة. وقد تم صدور كتاب مادة الاجتماع في المرحلة الثانوية لأول مرة بتاريخ 7 أيار 1997، مع كتاب الأول الثانوي وترجم مضمونه وفق الإصلاح التربوي الشامل بما يتناسب مع بناء المواطنة وتعزيز السلوك المواطن الصالح عبر ما يطرحه الكتاب المدرسي من مضمون عبر مراحل وفصوله المتلاحقة، وهذا ما تعكسه مقدمة الكتاب الذي يُشير إلى أنه قد خُصص عبر مناهجه في إعداد الطالب الثانوي إلى "إعداد المواطن الفاعل، القادر على خدمة الوطن والملتزم بقضايه (كذا)، والإنسان المنفتح، المؤهل للانخراط بثقافة وجدارة في مسيرة القرن الحادي والعشرين" (زهير حطب، وآخرين، 1997، ص:1). ولا يتحقق للأستاذ مادة الاجتماع تحقيق هذا الهدف العام أي بناء مواطن صالح ملتزم بالقانون ومدرّك لحقوقه وفق ما يتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أي شرعة حقوق الفرد والتي ضمنت له هذه الحقوق من خلال مبادئ أربعة أساسية عززت له الحرية المجتمعية المسؤولة تتمثل "بحرية التعبير أولاً، وحرية التجمع ثانياً، والتحرر من الخوف ثالثاً، والتحرر من الحاجة رابعاً" وقد فرضت الجمعية العامة لحقوق الإنسان جميع الدول بوجوب الالتزام بهذه المواد عبر دساتيرها فترجمتها المؤسسات التعليمية في مضمونها، ولا سيما عبر الكتاب المدرسي المعتمد من قبلها، ومن ضمنها الدستور اللبناني. وعليه تشكل مضمون ومحتوى الكتاب المدرسي المخصص لمادة الاجتماع في النظام التعليم الثانوي الرسمي، حيث أن مضمون كتاب هذه المادة يُجبر أستاذها على تنقيف المتعلم بمضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإثارة وعيه الحقوقي بمختلف مجالاتها، وبما تتضمن أسس الحفاظ على القيم الإنسانية وحفظ كرامته ضد أي تمييز ممكن أن يتعرض إليه.

➤ الأهداف العامة لمادة الاجتماع وإسهاماتها في التربية الحقوقية:

تم بناء مضمون الكتاب المدرسي المخصص لمادة الاجتماع وفقاً لأهداف عامة عديدة جسدت الهوية الثقافية اللبنانية وما تتضمنه من مبادئ وقيم تمتاز بها الهوية المجتمعية والممتدة للمبدأ الديمقراطية والعيش المشترك والتعايش المجتمعي مع أبناء المجتمع الواحد، والذي يضمن تنوعاً طائفيّاً ومذهبيّاً، فالمجتمع اللبناني يشمل 19 طائفة في بنيته الداخلية، وقد احتوت الثقافة المحلية هذا التنوع ضماناً لتعزيز العيش المشترك والاعتراف بالآخر كمواطن شريك ضمن الوطن الواحد. وبالتالي تضمنت الأهداف العامة لهذه المادة بحيث تتوخى في مضمونها بناء شخصية المُتعلم، يتمكن عبرها من إلمامه العميق بالخصائص الثقافية والسلوكية والاقتصادية لبنية مجتمعه، ولمختلف الفئات الاجتماعية التي يتعايش معها بمختلف خصائصها (العمرية، المهنية، الجنسية، الاقتصادية...)، أي التحسس النفسي بهويته المجتمعية وتعزيز لديه روح الانتماء، وذلك عبر تعلقه بالهوية الوطنية وتجسيدها في سلوكه. وما تتضمنه من تعزيز للحرية الفردية المسؤولة تجاه وطنها ومجتمعها التي شرعتها المواثيق الدولية عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تهدف هذه المادة إلى أن تتكون لديه مقاربة متعددة الأبعاد للظواهر والقضايا الحياتية والمهنية أي بناء لدى المُتعلم مبدأ التحرر من الحاجة، من خلال إثارة مضمون الكتاب المدرسي لاحتياجات المواطن الحقوقي كالحق بالتعليم، الحق بالعمل، الحق بالسكن، الحق بالعيش بكرامة... حسب ما تضمنته مواد القانونية المتعلقة بشرعة حقوق الإنسان. بالوقت عينه نجد أن الأهداف العامة التي يعرضها الدليل التربوي المرافق للكتاب المدرسي المعتمد في مادة الاجتماع، بنود

عديدة تتوجه لأستاذ المادة، وتفرض عليه ما يجب أن يبنيه في نفوس طلابه خلال التربية المدرسية المطلوبة منه. كما تتطلب منه العمل على أن توجه المتعلم تجاه بناء سلوك واع وفاعل، وأيضاً تجاه أن "يطوّر لديه تفاعله المجتمعي، بما يمكنه من الاندماج الاجتماعي أي تعزيز أسس وعناصر التضامن العضوي عبر بناء الولاء للدولة وللمؤسسات المختلفة. فضلاً عن بناء حس المشاركة المجتمعية في النشاطات التنموية في محيطه ويعتاد على استعمال المنهجية العلمية حسب ما تضمنه المادة من بناء منهجية البحث العلمي لدى المتعلم، أثناء تعاطيه الشأن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهذا ما يخدم المادة في بناء وتربية المتعلم على مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يتضمنه من إثارة الوعي القيمي والحقوقى لديه، وينعكس في تبني مواقف أكثر مسؤولية تجاه مجتمعه وبيئته المحلية تبعاً لتعزيز الأهداف العامة المطلوبة من هذه المادة.

وهذه الأهداف العامة تتمثل بتلك الأهداف التي يمكن أن يبلغها التلميذ في فترة زمنية طويلة داخل المدرسة وفق ما يتلقاه من مواد دراسية على مراحل وسنوات طويلة منذ الطفولة إلى مرحلة الشباب؛ وبلوغ سن الرشد مع متابعته التعليم الثانوي، وانتقاله ونجاحه المستمر من صف لآخر أعلى منه. فلا يمكن تحقيقها في حصة دراسية أو أسبوع دراسي مثلاً، بل يتم تحقيقها على المدى الطويل أي طوال مراحل تعليمية متتابعة، يخضع لها الطالب في مدرسته التي ينتمي إليها. وما تعززه من مبادئ قيمة تنص عليها الأهداف العامة للنظام التعليمي. والتي تتعلق بحسب ما هو معمول به من حصص وبرامج تعليمية مختلفة تتناسب مع طبيعة كل مادة دراسية، بشكل متكامل ومتداخل وفق الأهداف الخاصة التي تترجمها خصوصية كل مادة وما تتضمنه من ومنهج ومضمون للكتاب معتمد لها.

➤ الأهداف الخاصة لمادة الاجتماع وإسهاماتها في بناء المواطنة لدى المتعلمين:

إن الأهداف الخاصة يتم تعزيزها ضمن وحدة دراسية على ضوء مضمون المحور والفصل المراد تحقيقه من قبل أستاذ المادة على مراحل وخلال مسار عملية التعليم السائدة في هذه المرحلة الدراسية. فمحتوى الفصل المعتمد في كتاب مادة الاجتماع يساعد الأستاذ في ضبط مسار حصته وسير درسه في صفه، وما يُحقّقه لديه من وضوح من الرؤية والأهداف الدراسية المحددة وفق ما هو مطلوب منه تبعاً لسياق الوحدة الدراسية أو المحور التعليمي عبر ضبط دقيق للهدف من قبله. فـ "مما لا ريب فيه أن تحديد الأهداف يساعد على وضوح الرؤية. فأى عمل ناجح لا بد من أن يكون موجهاً نحو تحقيق أهداف محددة ومقبولة. وإلا أصبح العمل نوعاً من المحاولة والخطأ التي تعتمد على العشوائية والارتجال وفي هذا ضياع للوقت والجهد والمال، مما لا تستطيع طاقتنا أن تقبله أو تتحمل عواقبه. هذه العشوائية في حقيقة الأمر هي ما نود أن نتجنبه في تدريسنا." (يسري مصطفى السيد، 2010)

فيحاول أستاذ مادة الاجتماع تعليم طلابه على ضوء متطلبات كل محور وكل فصل تبعاً لمضمون كتابه، فيحدد الأهداف السلوكية والإجرائية، والنفسية أو الوجداني، المراد غرسها في شخصية طلابه على ضوء محتوى الكتاب المعمول به؛ وبما يتوافق مع مضمون المنهاج المعتمد في المادة. فالأهداف الخاصة المطلوبة من أستاذ المادة غرسها في النسق السلوكي والنفسي لدى المتعلم، والتي تساعد في تربيته الحقوقية على ما تتضمنه شرعة حقوق الإنسان، المعتمدة في السنوات الدراسية الثلاثة، من النظام التعليم الثانوي فإنها تساهم بشكل مباشر في تنمي الموارد البشرية المستهدفة عبر التربية الحقوقية التي تمارسها. وأهم الأهداف الخاصة التي تساعد أستاذ مادة الاجتماع، في بناء حس المواطنة لدى المتعلمين نوجزها فيما يلي:

- بناء القيم الحقوقية عبر تثقيف الطالب لحقوقه المختلفة وحقوق فئات المجتمع كافة سواء الطفل، الشاب، المسن، المرأة.
- بناء الوعي لدور الفرد والطالب من أجل القيام بواجباته تجاه مجتمعه.
- تعزيز أسس ومبادئ العيش المشترك من خلال التفاعل المتعلم في بنية مجتمعه، ودمجه سلوكياً وذهنياً.
- تبني مواقف سلوكية مجتمعية تمكنه من التدخل الاجتماعي لموازنة الآخر أو لأجل صون وطنه ومؤسساته.
- تمكن المتعلم من الوعي الفكري لمواد قانونية يطرحها الدستور اللبناني من موانئ حقوقية ومساءلة قضائية، والذي يمتد بجذوره لمضمون المواد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمانة العامة لجمعية الأمم المتحدة.
- تعزز لدى المتعلم شعوره بالمواطنة عبر تمكين الطالب بوعيه لحقوقه، ووعيه للمشاركة عبر تأدية واجباته تجاه المجتمع.
- ومن الأهداف الخاصة التي تعززها المادة تنمية قدرات الموارد البشرية في مواجهة مشاكلهم وتخطي صعوباتهم عبر ضبط أسس الوعي الموضوعي في تحديد المشاكل وسبل الحلول الملائمة.
- وأخيراً، تمكين الطالب على إدراك أسس متطلبات بناء دولة العناية وما تحققه من وظائف تبني معها المواطنة الحقة، من أنماط رعاية اجتماعية، تشريعات قانونية، تدخل اجتماعي، ووعي حقوقي يضمن المواطن العيش الكريم ويحفظ كرامته في مجتمعه.

3- مضمون منهاج التعليمي لمادة الاجتماع وآفاقه التنموي تجاه الطالب حقوقياً

هناك أهداف تربوية عامة وخاصة تتصل بمنهاج مادة الاجتماع وفق ما يحتوي إليه الكتاب المدرسي المعتمد في النظام التعليم اللبناني، بحيث تنشق تبعاً وفق لسياق مضمون كل محور وفصل من الكتاب المدرسي الوطني لمادة الاجتماع على سنوات دراسية متلاحقة؛ تبدأ بالسنة الأولى ثانوية، والسنة الثانية لدى فرعي العلمي والإنسانيات، ليتابع المتعلم مادة الاجتماع بالسنة الثالثة لدى فرع "الاجتماع والاقتصاد" فقط من ضمن فروع الشهادة الرسمية الأربعة الموجودة في النظام التعليم اللبناني. إزاء ذلك؛ نقوم بتحليل مضمون الكتاب المدرسي المرافق لكل من هذه السنوات الدراسية؛ من أجل تحديد طبيعة الدور التنموي لهذه المادة تجاه إعداد المتلقي وتربيته حقوقياً، وبناء سلوك المواطنة الحقة لديه.

3-1- القضايا المجتمعية التي يطرحها منهاج مادة الاجتماع في كتابه المدرسي

إن التعليم والتربية على حقوق الإنسان يتم من خلال إكساب المتعلم قيم حقوقية تُعد من المعايير المجتمعية الدالة على الرقي والتقدم، وهي انعكاس مباشر لاستراتيجية التنمية، التي تُنمي حسَّ المسؤولية وإثراء المعرفة الحقوقية لدى المتعلم، تجاه قضايا وقضايا وطنه. وبالتالي فـ "إن تعبير تعليم حقوق الإنسان يعني كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان. ويتناول تعليم حقوق الإنسان تقديم المتعلم وفهمه لهذه الحقوق ومبادئها التي يشكل عدم مراعاتها مشكلة للمجتمع. ويعني هذا التعليم بالجمع بين النظر إلى المحيط، ويركز بالضرورة على الفرد من منظور اكتسابه المعرفة والقيم والمهارات التي تتعلق بتطبيق وتكريس قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه مع اعتبار المضامين الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية (إدريس ولد القابلة، مقال علمي الكتروني). وهذا ما قد يطرحه الكتاب المدرسي

المعتمد في تدريس مادة الاجتماع وما يؤديه تجاه المتعلم من تربية قيمية، وما تطرحه المادة من قضايا مجتمعية تُثير لديه الذهنية العلمية والمعرفية، والقانونية؛ عبر ما يطرحه المنهاج من مواضيع وأقسام ومواقف تعليمية تُعزز لديه مبادئ حقوق الإنسان، وتقدم للمتعم فهم واعٍ إزاء ما تنقل إليه من حقوق وترسخ لديه القيم المرتبطة بها، والتي تراعي الهوية الثقافية اللبنانية وفق ما يشتمل إليه الكتاب المعتمد لهذه المادة، وإزاء ما عبرت عنها أفراد العينة حسب الجدول التالي.

جدول رقم 1: توزع أفراد العينة حسب رأيهم تجاه القضايا التي يهتم بها المتعلم

النسبة %	العدد	القضايا المجتمعية التي يهتم بها المتعلم
14.3	1	قضايا فردية
42.9	3	قضايا جماعية
14.3	1	قضايا إنسانية
14.3	1	قضايا توعوية
14.3	1	غير مهتم بقضايا مجتمعه
100.0	7	المجموع

فقد تبين لنا آراء أفراد العينة حول القضايا المجتمعية التي يهتم بها المتعلم، فقد يجد معظمهم بأن هناك اهتمام للطالب بقضايا مجتمعية ونسبتهم 42,9% وما تتضمن من قوانين وحقوق للفرد يجب تأمينها له لكي يعيش بكرامة، بينما توزعت باقي أفراد العينة حول طبيعة اهتمام الطالب بين "قضايا فردي، قضايا إنسانية، قضايا توعوية، أو من اعتبر بأن الطالب غير مهتم بقضايا مجتمعه" أو بقضايا حقوقية معينة، ونسبتهم 14,3% لكل منها حسب ما يُبينه لنا الجدول رقم (1).

2-3- مصدر وعي الطالب تجاه قضايا مجتمعه المحلي حسب تقسيم الفصل في الكتاب المدرسي

إن أفراد العينة قد أشارت بأن مضمون الكتاب المدرسي المعتمد في تدريس مادة علم الاجتماع؛ قد لاحظ بشكل خاص ورود نصوص قانونية مجتزأة من مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بطريقة أو بأخرى تتصل بقضايا فردية أو مجتمعية. مما يساعد المعلم والمتعلم على الاطلاع عليها بشكل مباشر لمضمون شرعة حقوق الإنسان والتتفق من مواده المختلفة، فتجبر المتعلم على إدراك حقوقه حسب ما شرعته المواثيق الدستورية وتنمي لديه المعرفة بواجباته حسب نصوص المواد المتعلقة بشرعة حقوق الإنسان. فيتعزز الوعي القيمي الذي يُبني السلوك المسؤول تجاه وطنه بشكل أو بآخر خلال متابعة الطلاب للمادة على مدار السنوات الثلاثة، فتعزز ولاءه لمؤسساته وتبني لديه حس المواطنة الحقة. ويتحقق ذلك لدى أساتذة المادة من خلال التعاطي مع أقسام الفصل، وفق ما هو معتمد في الكتاب المدرسي، وعلى ضوء ما يبينه لنا معطيات الجدول التالي.

جدول رقم 2: توزع آراء العينة حول القسم من الفصل الذي يُشكل لدى المتعلم مصدر وعي لديه تجاه قضايا مجتمعه المحلي

النسبة %	العدد	مصدر وعي لدى الطالب تجاه قضايا مجتمعه المحلي
28.6	2	قسم لاحظ وفكر
14.3	1	قسم هامش الفصل
28.6	2	قسم محتوى الفصل وأقسامه
28.6	2	قسم أسئلة التقييم

المجموع	7	100.0
---------	---	-------

فمن خلال استفسار موجه إلى أفراد العينة "حول القسم من الفصل الذي يُشكل لدى المتعلم مصدر وعي لديه تجاه قضايا مجتمعه المحلي" حسب ما يطرحه خلال مسار حصته الدراسية، فقد أتت النسب متساوية لديهم أي 28,6% ممن يستخدمون قسم "لاحظ وفكر، ومحتوى الفصل وأقسامه، أسئلة التقييم" وقد شكلت النسبة الطبيعية، حيث يتوجب على أستاذ المادة معالجة هذه الأقسام بشكل وافي وما تطرحه من قضايا اجتماعية ومفاهيم يتوخى الأستاذ تحقيقها عبرها أهداف الفصل العامة والخاصة. بينما شكلت 14,3% من أفراد العينة بأنها تستخدم قسم "هامش الفصل ومستنداته"، وأتت نسبة أقل لأن هذا القسم يتضمن الحشو بالكثير من المستندات غير تربوية، ممكن أن لا تف بالعرض وأهداف الدرس، أو أنها تطل مجتمعات غريبة عن المتعلم؛ ولا تأثير اهتمامه فيتركها المعلم لاهتمامات المتعلم فقط دون أن يستثمرها في مسار حصته. أو يعود لضيق الوقت لدى المعلم أحياناً، خاصة أن الأستاذ المادة مطالب بإنهاء منهجه الدراسي بشكل كامل، ضمن حصص دراسية قليلة أسبوعياً. غير أن مضمون الكتاب الدراسي لمادة الاجتماع المعتمد؛ فإننا نصنفه من حيث "شكل الكتاب وتقسيم الفصل داخل المحور"؛ إلى قسمين أساسيين بسبب اختلافهما، بين كتاب الأول والثاني ثانوي بفرعيه العلمي والإنسانيات من جهة، وكتاب الثالث ثانوي من جهة أخرى، وهذا الاختلاف في تشكيل بنية الكتاب الداخلي مرده إلى الأخذ بعين الاعتبار القدرات الذهنية، ومدى حجم القدرة الاستيعابية التي تتضج مع تقدم العمر لدى المتعلمين.

3-3- منهاج الكتاب المدرسي المعتمد في مادة الاجتماع

يتوزع كتاب المتعلق بمناهج مادة الاجتماع لدى الصف الأول والثاني ثانوي بشكل متشابه من حيث الشكل في تقسيمه لمحاور متتالية، ومتكاملة. حيث يساهم عبر أهدافه الخاصة تعزيز وتنقيف المتعلم على حقوقه، وفق ما يتضمن من عرض مباشر لبنود المواد القانونية المتعلقة بشريعة حقوق الإنسان. فيتم عرضها على المتعلمين وتبنيهم على طبيعة كل حق؛ وآثاره القيمية والسلوكية بمختلف الأشكال. أما شكل ومحتوى الفصل الدراسي يتم وفق تقسيمات محددة ضمن محاور مستقلة تتناول مصطلح اجتماعي ما أو موضوع يتصل بعلم الاجتماع بمختلف جوانبه ضمن فصول متكاملة.

بالمقابل يتوزع شكل الفصل الدراسي وتقسيماته المعتمدة في الكتابين للسنة الأولى والثانية بشكل متشابه ومتطابق بينهما، ووفق ما أشارت إليه أفراد العينة من جهة، وبشكل مختلف عن تقسيمات محتوى الدرس المعتمد في الكتاب الثانوي الثالث لهذه المادة المعتمدة من جهة أخرى، نعمل على تفصيلها حسب هذا القسم.

➤ مضمون وخصائص كتاب الثالث ثانوي لمادة الاجتماع:

وفق تحليل مضمون الكتاب المدرسي حسب سياقه ومحاوره، وما يتضمن من خصائص بنيوية لدى كتاب "الأول والثاني ثانوي" لمادة الاجتماع نبرزها فيما يلي:

* ابتداء المحور بقسم "لاحظ وفكر"، وهو عبارة عن مجموعة أسئلة تحليلية حول مستندات مصورة، أو وثائق ومخطوطات تتضمن في بعض مواضيعها بعض مواد قانونية تساعد المعلم والمتعلم على تحقيق أهدافه، كوسائل إيضاح وإثراء النقاش حولها داخل حجرة الصف.

* استكمال الفصل بمحتوى "تفصيلي للفصل" موزع إلى فقرات ونصوص متتابعة تغطي كافة الجوانب حسب الفصل؛ وعلى ضوء العديد من الأهداف المراد تحقيقها، والتي تشكل توعية مباشرة للطالب على سرعة حقوقه، وتنمية لديه الحس المجتمعي والقيمي كهدف عام مشترك يعكسه منهج هذه المادة الدراسية.

* إغناء نص الفصل بـ "هامش" يتضمن تعاريف لمصطلحات أساسية يطرحها المحور والفصل، وتتصل بتخصص علم الاجتماع ومساره الأكاديمي والفكري، أو يتضمن مستندات إضافية، تزود الطالب بثقافة ومعطيات فكرية ومعرفية حول المضمون المطلوب. والجديد بالذكر أن العديد من الفصول تحتوي عدد من المستندات المرافقة له، تتضمن نصوص ومواد تتعلق بالقوانين اللبنانية، أو بالقوانين المتصلة بسرعة حقوق الإنسان بمختلف ميادينها، وتفريعاتها الحقوقية، سواء بالناحية الاجتماعية، التربوية، الاقتصادية، والسياسية،... إلخ. وهي تشكل بالوقت عينه نوع من التثقيب الذاتي للطالب في إغناء معلوماته واكتساب معرفة حقوقية للقوانين اللبناني حسب ما هو معمول به والممتد للدستور اللبناني.

* من ثم استتباع الفصل بسلسلة "أنشطة وتمارين"، تضع المتعلم وجهاً لوجه أمام قضايا محلية ومجتمعية وقضائية وقانونية مختلفة تبني لديهم الحس الجماعي، والاهتمام الذاتي بقضايا وطنه، بمختلف جوانبها. والتي يُثيرها ذهنياً لديهم من قبل أستاذ المادة عبر استخدام طرائق ناشطة متنوعة تُثري لدى المتعلم الوعي المجتمعي، وتُلفت نظره إلى الدور الفاعل المطلوب منه كمواطن صالح. بالوقت عينه تُعزز لديه روح المواطنة، والالتزام، والانضباط القانوني كعنصر فاعل من أجل تحقيق أكثر قدر ممكن من الاندماج والتضامن الاجتماعي مع أقرانه من البشر خلال معالجته الأنشطة التي تتصل بالواقع المحيط بهم مباشرة. كما تبين الأنشطة للمتعلم احتكاك مباشر مع واقعه المجتمعي وما تُثيره من قضايا متنوعة، تعزز لديهم عناصر المواطنة الحقّة من إدراك الطالب للحقوق وللواجبات التي تبني لديه الوعي المجتمعي لقضاياها ضمن وطنه، والجنسية التي يحملها تجاه دولته، والتي تفرض عليه واجبات مقابل ما تؤمنه له من حقوق في ظل مبدأ العدالة الاجتماعية، "وهكذا، فإن المواطنة، إذا ما اقتربت من علاقتها بالجنسية، هي وضع يمنح حاملها مجموعة من الحقوق والواجبات من خلال كونه عضواً في مجتمع سياسي. يضاف إلى هذا بُعد عاطفي أكثر حساسية للفهم من التعبير عن فكرة الشعور بالانتماء إلى مجتمع مصير يربط الحاضر والماضي والمستقبل" (François Audigier، 2016، ص: 27).

* وأخيراً، يتم إنهاء الفصل بقسم "التقييم"، وهو عبارة عن مجموعة أسئلة موجهة للطالب وما تحقّقه لديهم من استثارة لأرائه؛ وتكوين للرأي الشخصي لديه، بطرق علمية وموضوعية بما قد حققه أستاذ المادة من أهداف تتصل مباشرة بالفصل والمحتوى الدراسي المطلوب منهم. فبالتالي تساعد كل من المعلم والمتعلم على تقييم ذاتي لمسار حصته من أجل تقويمها، وإدراك المعلم لمدى تحقيق جدوى أساليبه التربوية، وأيضاً من أجل تقييم أدائه وتحسين طرقه التعليمية نحو الأفضل. فمن خلال تقسيم لخريطة الفصل يتسنى لكل من المعلم والمتعلم استثارة الوعي الفردي تجاه حقوق الإنسان، وتعزيز لديهم مفاهيم قيمية تصب مباشرة بأهداف كل فصل وكل محور من المنهج المعتمد في هذه المادة الدراسية. كما تنمي لديه نوع من المعرفة لأهمية الولاء الوطني خلال تشكيله للهوية الفردية لدى المتعلم من خلال العمليات التعليمية المتتالية ويؤكد بهذا الخصوص كانديدو منديس بقوله "إن الهوية تمرّ عبر صور متخيلة، فيما الاختلاف يمرّ عبر الهيمنة في العمليات الاجتماعية الكبرى" (جيروم بندي، 2005، ص: 111). وتتمثل عمليات التعليم كنسق تربوي تعد

الفرد قيمياً وتساهم في تشكيل هويته ككائن اجتماعي عبر ما تتضمن هذه العملية التربوية من غرس قيمة المسؤولية فردية لدى المتعلم تجاه حقوقه وواجباته المختلفة لبناء وطنه، ضمن ما يحيط به من جماعات مختلفة، وأيضاً، تجاه خدمة الآخرين أي الفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع؛ ومساعدتهم عبر التطوع ومد يد العون لهم، بما يكفل للمجتمع التماسك الداخلي والتكامل المجتمعي المطلوب منه التحلي به تجاه خدمة وطنه.

➤ مضمون وخصائص كتاب الثالث ثانوي لمادة الاجتماع

مع انتقال الطالب لمستوى السنة الثالثة ثانوي، يتحضر للشهادة العامة، وتُشكل مادة الاجتماع الركيزة والدعم الأساسية لفرع الاجتماع والاقتصاد فقط من ضمن الفروع الأربعة المعتمدة. ويختلف الكتاب المخصص لهذا الصف من حيث تقسيم المحاور والفصل شكلياً، وذلك بما يتناسب مع مستوى الذهني والقدرات العقلية لهذه الفئة العمرية من المتعلمين؛ والتي تكون قد بلغت سن الرشد. فيكون التلميذ في هذه المرحلة واع وناضج عقلياً، وعاطفياً، فيكون لديه نوع من الاستقلالية الفكرية بما يتلقاه من مواد دراسية، ويستطيع أن يكون آرائه الخاصة بما يطرحه أستاذ المادة من مواد دراسية ونقاش حول قضايا اجتماعية متنوعة تسود ضمن مجتمعه المحلي أو العالمي. وأيضاً وفق ما يتلقاه من قيم أخلاقية واجتماعية تبني لديه سلوك ومواقف حسب ما يسود من أساليب تربوية داخل صفه. وأغلبية فصول ومحاور الكتاب السنة الثالثة؛ يغطي مواد قانونية وتشريعات اجتماعية توعي الفرد بطريقة أو بأخرى حول مضمون الدستور الممتد لشرعة حقوق الإنسان، وتعني قيمه وثقافته التي تطبع هويته المجتمعية، وتنمي لديه سلوك المواطنة بشكل فاعل. عبر انماء تعلقه بوطنه، وإدراكه للإسهامات التي يمكن أن يقدمها لمجتمعه خارج إطار الولاءات التقليدية التي تعيق إحداث التنمية المجتمعية الفاعلة. وهذا ما أشار إليه د. أحمد بعلبكي بصدد ذلك، حيث يطالب " المؤسسات الحكومية أن تتشكل وأن تمارس وظائفها في الوقت الذي يستهون فيه الفرد الرجوع إلى زعامات الجماعات الطائفية والعشائرية والعائلية وإلى الأخلاقيات والتعاملات التي تعتمد هذه الزعامات في خدمة زبائنهم" (أحمد بعلبكي، 2007، ص: 145). وهذا ما يتوافق مع دور مؤسسات التعليم الحكومية التي تعمل على تحرير الفرد من الولاءات المذهبية الأولية، عبر بناء ولعاءات للدولة ومؤسساتها، من خلال ما تطرحه من مواد دراسية مختلفة، وخاصة مادة الاجتماع. والجدير بالذكر بأن مضمون الكتاب الثانوي الثالث من أكثر الكتب الدراسية التي تنقل الواقع اللبناني كما هو سائد، وقد خصص محور الثامن من منهاجه لعرض واقع المجتمع اللبناني، من خلال نقل للمتعلم الخصائص السوسولوجية والثقافية والقيمية وما يسودها من ولعاءات طائفية تُهدد العيش المشترك، وما يتضمنه الدستور واتفاقية الطائف في تحرير النظام اللبناني من التغلغل الطائفي وسيطرة الولاءات الأولية التي تشتت وتهدد الاستقرار الداخلي. مما تساهم في بناء لدى المتعلم نظرة واقعية لأهمية قيم العيش المشترك وسبل بناء دولة القانون والعدالة، وأسس مستلزمات بناء المواطنة الحقة التي يفرضها مضمون الكتاب بأكثر من محور ومن فصل دراسي.

فتعليم مادة الاجتماع قد عمقت لدى المتعلم هويته المجتمعية؛ عبر وجود حقيقة تربوية يؤديها في تعزيز القيم بمختلف أشكالها لدى نفوس المتعلمين، فـ"ينبغي ألا يحجب ظهور الإجماع في النداءات الموجهة هناء؛ من وجود حقيقة أساسية ومفادها أنه يحتوي الرؤية المجتمعية للتربية القيمة على العديد من التناقضات والتوترات التي تميز المدرسة والمجتمع ككل ويعبر عنها، فيما يتعلق بالقيم التي ينبغي نقلها، الهوية الجماعية، والأشياء والموضوعات التي يجب دراستها في الفصول الدراسية، ومكان البعد السياسي في التعليم، والتوتر بين دمج الأجيال الشابة

في ثقافة ومفهوم العيش معاً التي هي بالفعل أهمية تربوية بالغة الأثر لدى الفرد تجاه بناء الحكم الذاتي للشخص" (François Audigier, Lynne Parmenter، 2003، ص:1).

فتقسيم الدرس لدى كتاب الثانوي الثالث لمادة الاجتماع المعتمد؛ يتكون بشكل مختلف من حيث التقسيم والشكل عن الكتابيين السابقين، فيتوزع الكتاب إلى ثماني محاور، تحتوي كل منها على عدد من فصول دراسية تم إعداد لها لكي تتناسب مع المستوى الفكري للطالب في مرحلة الشهادة العامة، ويتم تقسيم الفصل الدراسي على النحو الآتي:

* يبدأ الدرس بـ "مدخل الفصل" وما يبينه من مضمون يُلخص محتوى الموضوع الذي يطرحه الفصل عبر فقرات متتالية تغطي كافة جوانب المفهوم الاجتماعي المطروح.

* من ثم يحتوي الفصل "مستندات اجتماعية" ضمن هامش الفصل متداخل مع نص الفصل، أو بنهاية الفصل تغطي الظاهرة التي يطرحها المحور وتساعد المتعلم في تنمية قدراته السلوكية وفهم الواقع المجتمعي المحيط به بعمق. والتي تساعد الطالب بالوقت عينه في اغناء معرفته حول المحور وما يطرحه من قضايا سواء تثقيفية، قيمية، قانونية حقوقية تتداخل مع أبعاد المجتمع اللبناني بشكل شامل.

* من ثم يستكمل الدرس بعدد من التمارين والأنشطة تتعلق بمضمون المحور وقضايا ويتطلب من الطالب تعميق نقاشه وتحليل واقعي خلال تناولها ومعالجة المطلوب من هذه الأنشطة، والتي تغني مدارك عقله بنقل الواقع وبناء رؤية نقدية لدى المتعلم تجاه السلوكيات المطلوبة من المواطن تجاه بناء وطنه ورفقه. كما تثير قدراته وتعمق نظرته للسلم القيمي والحقوقى المطلوب منه تجاه مجتمعه، مما تساعده على تعزيز أسس وعناصر المواطنة الحقبة عبر تثقيفه قيمياً وحقوقياً، وإثراء معرفته بالحقوق التي كرسها له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

* ليختتم الدرس بقسم "أسئلة التقييم"، وما يتضمنه من أسئلة تتعلق بأهداف الدرس والتي تتوخى آراءهم تجاه قضايا يطرحها المحور.

عبر هذا التقسيم المعتمد في منهاج الكتاب المدرسي لمادة الاجتماع في السنة الثالثة، فإن مضمونه يستهدف مباشرة إثراء فكر الطالب تجاه قضايا تنموية، وحقوقية، وقيمية، وتضامنية، عبر سلسلة محاور تستهدف الواقع اللبناني مباشرة فتحقق دور الريادي والتربوي للمؤسسة التعليمية في بناء المواطن الصالح لدى نفوس المتعلمين. وهذا ما بينه لنا الباحث الأخضر الإبراهيمي في معرض نقاشه البحثي خلال ورشة عمل علمية، فيقول ".... وتقديري وإن كنت غير متخصص لكن شعوري أن المنظومة التعليمية بفروعها الثلاث تحقق الآتي، المدرسة الأساسية تعطينا المواطن الصالح، ويجب أن تكون المدرسة الأساسية قادرة على أن تعطينا المواطن الصالح، المدرسة الثانوية تعطينا الثقافة العامة ليكون للمواطن الحظ في أن يتقدم بعد المدرسة الأساسية. والتعليم العالي يكون العالم والباحث المتخصص، نحن في حاجة إلى الثلاثة...." (عبد الله عبد الدائم، وآخرين، 1989، ص: 306). وبالتالي فإن التربية على المواطنة تنطلق من خلال سنوات الدراسية الأولى لتتضح في المرحلة الثانوية وخاصة من خلال تطبيق مضمون منهاج مادة الاجتماع المعتمدة في هذه المرحلة والذي يبني لدى المتعلم: الحرية الشخصية، الحرية المطلبية وطرق التعبير عن مطالبه وحقوقه والمشاركة في بناء مجتمعه عبر تحرره من الخوف والظلم وإثارة الوعي الحقوقي والقانوني لديه والمسؤول تجاه بناء مجتمعه كمواطن صالح. ولا يتحقق كل

ذلك إلا من خلال دور فاعل للأستاذ عبر ما يتبناه من طرائق تدريس وأساليب تعليمية وتربوية فاعلة.

4- طرائق التدريس وآفاقها التنموية عبر التربية الحقوقية وبناء حسن المواطنة

لكي يتسنى لأستاذ مادة الاجتماع النجاح في تحقيق أهداف المادة سواء العامة أو الخاصة، لا بد له أن يستخدم طرق ناشطة وأساليب تربوية متنوعة تساعده في تحقيق غايات المادة وبناء الوعي الوجداني، السلوكي، الإجرائي، والمعرفي لدى المتعلم، حول ما تطرحه المادة من مضمون ومفاهيم سوسيولوجية متنوعة تتقف التلميذ وتبني لديه السلوك المسؤول، وعبر ما تحققه من تنمية فاعلة لقدرات الموارد البشرية التي تُشكل الجيل المستقبلي للوطن.

4-1- أهمية طرائق التدريس المتبعة في عملية التعلم والتعليم

لم تعد التربية في العصر الحديث كما كانت في العصور القديمة مجرد تلقين للدرس أو تسميع للفصل، ولم تعد حرفة يمارسها المعلم بطريقة روتينية، كما لم تعد عبئاً على الطالب بالوقت عينه ليقوم فيها بحفظ النصوص وتسميعها أو ترادها ببغائياً. فقد تحولت العملية التعليمية داخل الصف وخارجه إلى نشاطات تربوية ممتعة؛ لها أهداف ونتائج تخضع للقياس والتقييم. ولها أساليب تربوية يتنوع بها الأستاذ في استخدامه لها داخل صفه، من أجل إثراء المعرفة لدى المتعلم، ووفق المستجدات التربوية التي فرضت نفسها على نُظم التعليم، وأصبحت الأساليب مرتبطة بالكفايات، وهي الكفايات التي يُدرك بها المتعلم ما حوله من معارف ومعلومات أو أنشطة أو خبرات. فقد يلجأ التلميذ إلى استخدام السمع أو الكتابة في البحث عن المعنى المطلوب في نشاط ما ثم يتعرف إليه بالتفكير الذاتي أو بالمعلم أو باللجوء إلى التلميذ آخر ("قيوم أحمد، د.ت. ص: 118).

إذ، أصبح لهذه العملية التربوية تقنيات تعليمية مختلفة، كما أن لها دور فاعل من حيث أنها تساعد في تكوين حصيلة العملية التربوية لكل من المعلم والمتعلم بالوقت عينه، حسب مدخلات النشاط التربوي ومخرجاته. هذا عدى عن أن لهذه التقنيات دوراً هاماً تلعبه في تطوير عناصر العملية التعليمية؛ بشكل كامل ومتوازن أثناء تنفيذ المنهاج الدراسي، وجعلها أكثر فاعلية وإنتاجية. وذلك من خلال الاستفادة من هذه التقنيات في طرق تعليم ناشط، متنوع، تساعد المعلم في عملية التخطيط المناسب أثناء تنفيذ المناهج الدراسية، وتقويم ومتابعة وتطوير لها في آنٍ معاً، بما يساهم بشكل كبير في تحقيق أهدافها المنشودة. وهنا تكمن أهمية الدور التي تلعبه طرائق التدريس ووسائل التعليم المختلفة في تحسين عملية التعليم والتعلم، نوجزها حسب ما يلي:

- ❖ إثراء التعليم وتوسيع خبرات المتعلم وتيسير بناء المفاهيم وتخطي الحدود الجغرافية والطبيعية باستخدام وسائل اتصال متنوعة وجذابة تتناسب مع قدرات العقلية للطالب وتحفزهم على التعاون بالعملية التربوية.
- ❖ ثانياً: تحقيق اقتصادية التعليم عبر تحقيق أهداف تعلم قابلة للقياس بمستوى فعال بأقل قدر من التكلفة في الوقت والجهد والمصادر.
- ❖ ثالثاً: تساعد الوسائل التعليمية على استثارة اهتمام التلميذ وإشباع حاجته للتعلم التي يسعى التلميذ

إلى تحقيقها.

- ❖ رابعاً: تساعد على زيادة خبرة التلميذ مما يجعله أكثر استعداداً للتعليم.
- ❖ خامساً: تساعد الوسائل التعليمية على اشتراك جميع حواس المتعلم في عملية التعلم.
- ❖ سادساً: تساعد في زيادة مشاركة التلميذ الإيجابية في اكتساب الخبرة وتنمي قدراته العلمية في التعاطي مع محيطه.
- ❖ سابعاً: فضلاً عن أن الطرق الناشطة تعزز لدى المتعلم قيم اجتماعي خلاقة كالمبادرة، المسؤولية، الحرية، المواطنة، الحقوق وتمكنه في التعبير عن الرأي تجاه واقعه ومجتمعه وما يتضمنه من قضايا تهم الوطن.

2-4- التخطيط التربوي وإعداد الطرق الناشطة حسب آراء أساتذة مادة الاجتماع

ونظراً للدور التربوي الذي تحققه الطرق الناشطة فإن على أستاذ المادة أن يُحسن التخطيط لها ويُحسن اختيار الوسائل المناسبة التي تؤازر طرائقه التعليمي. وأبرز ما يتضمنه أسس التخطيط لتقنية أو طريقة دراسية تربوية ما؛ حسب ما أفادت به عينة الدراسة من المجتمع المدرس أي أساتذة مادة الاجتماع الموزعين على ثانويات طرابلس الرسمية. إذ أفاد جميع أفراد العينة بأن الإعداد للتقنية التعليمية تنطلق من خلال اختيار الطريقة التي تتناسب مع مستوى الطلاب ومهاراتهم، أثناء التحضير لحصة دراسية.

فمن خلال مسار تخطيط الأستاذ لسير الدرس إذ؛ عليه البدء من أهداف تربوية محددة أولاً يسعى إلى تحقيقها عبر طرق ناشطة معينة بالاستناد لوسائل إيضاح متنوعة ثانياً. والتي تُساند المعلم والمتعلم في أن معاً، على تحقيق غايات تعليمية محددة ضمن دائرة الصف، مع جعل الطلاب محور العملية التربوية التي تتم. بالوقت عينه نجد أن غالبية أساتذة مادة الاجتماع قد توافقوا في آرائهم، بأن تحضير لطريقة ناشطة محددة؛ يجب أن تتضمن ثلاث خطوات أساسية متلاحقة توافقت إجاباتهم تقريباً حولها عند طرحنا عليهم السؤال "كيف نستخدم الوسيلة التعليمية ونخطط لطريقة ناشطة تربوية من أجل تحقيق هدف قيمى أو تربوي لدى المتعلم؟" بحيث توافق جميعهم بأن اختبار الطريقة الناشطة تمر وفق المسار التالي:

- قُبيل التخطيط للتقنية أو الطريقة المناسبة: حيث يعمد إلى أخذ بعين الاعتبار طبيعة الهدف، الطريقة المناسبة لتحقيقه، عدد الطلاب في الصف ومهاراتهم وقدراتهم، ارغوناميا الصف المتوفرة، طبيعة الأدوات والتقنيات المتوفرة والمساندة له، كل هذه الأمور يجب الأخذ بها من قبل الأستاذ عند اختياره للطريقة والإعداد لها.

- خلال تنفيذ الطريقة الناشطة ضمن الحصة الدراسية: خلال تنفيذ الأستاذ طريقته يجب أن يحسن تنفيذ إيقاعاتها، ويضبط جدواها التعليمية، يطبقها قبل تنفيذها في الحصة الدراسية منعاً لحدوث ثغرة ما، يلتزم بالقواعد والمسار المتعلقة بها، ويعمل على الالتزام بالوقت وحسن إدارته الصفية لضمان حسن تطبيق الطريقة الناشطة.

- عند الانتهاء من الطريقة الناشطة وتقييمها ذاتياً: بعد الانتهاء من تطبيق الطريقة وما تتضمنه من وسيلة معينة، أن يخضعها للتقييم الذاتي لها من أجل التفادي من أخطاء قد وقع فيها، أو استثمار لها بأساليب أفضل تُحسن وتنمي الحصيلة التعليمية، ومهارات المتعلم في الوقت عينه، عبر ضبط عناصر الطريقة الناشطة الأساسية والتي فصلها لاحقاً.

والجدير بالذكر بأن الطرائق الناشطة المعتمدة من قبل الأستاذ قابلة للتنفيذ سنوياً، فيحفظ

بها عبر مساره التربوي ويقوم بإحداث تعديلات طفيفة حسب تطورات ومستجدات فصوله وطبيعة طلابه كل عام دراسي جديد.

3-4- العناصر المطلوب التقييد بها خلال التخطيط للطرائق الناشطة حسب آراء أساتذة مادة الاجتماع

مطلوب من أستاذ مادة الاجتماع استخدام طرائق ناشطة عديدة وأهمها عمل مجموعات (تعلم تعاوني)، قذح أفكار، محاضرة تلقينية موجهة، محاضرة نقاشية، التجارب الحقلية والمعملية؛ حل مشكلات؛ طريقة الاستكشافية، لعب أدوار وغيرها من الطرق والأساليب التربوية، أثناء تطبيق مسار حصتهم الدراسية. وعند اختيار أي طريقة لا بد لهم من حسن التخطيط لها. فمع توجيهنا بسؤال لأفراد العينة؛ حول النقاط الأساسية التي يجب أن يأخذوها بعين الاعتبار عند التخطيط لأي طريقة ناشطة ما؛ خلال تحضيرهم لدرس معين. فقد توافقت معظم أفراد العينة حول عناصر أساسية ونقاط مشتركة عبروا عنها يأخذونها بعين الاعتبار، حسب تسلسلها وموقعها من عملية التخطيط لمشروع أو لطريقة ناشطة محددة، حسب ما يلي:

- تحديد الأهداف التعليمية المرجوة من الفصل، والأهداف التي تحققها الوسيلة بدقة.
- معرفة خصائص الفئة المستهدفة ومراعاتها من حيث العمر، المستوى الذهني، الخلفية الاجتماعية والبيئية.
- إدراك بعمق المنهج المتعلق بالمادة الدراسية، مع اتقان أنواع التقنيات التي تتناسب مع طبيعته، وإدراك مدى ارتباط الوسيلة أو تكاملها مع المنهج.
- تحديد الطريقة المناسبة في استخدام الوسيلة التعليمية، وتجربة الوسيلة قبل تطبيقها مع المتعلمين داخل الصف.
- تهيئة التلاميذ لاستقبال الوسيلة وتقبلهم ذهنياً لها، مع تهيئة جو الصف لتنفيذها من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من التفاعل من قبلهم، مع ما تتضمنه الوسيلة، مما تساعد الأستاذ في تحقيق جدوى هام لأهدافه التعليمية.
- تقويم الوسيلة وتقييمها، من أجل تطوير الجانب الذي حقق إثراء تفاعلي معها، وتجنب ثغراتها لاحقاً، أو تعديل مكان استخدامها.

وهذه العناصر تضمن لأستاذ المادة أن ينجح في مهنته وتخطيطه التربوي الفاعل تجاه تحفيز الطالب للاكتساب الذاتي، وتنمي الحس النقدي لما يتلقاه من مهارات تربوية، وذهنية ووجدانية، حسب أنواع وأساليب الطرائق المعتمدة معهم داخل الحصة الدراسية الواحدة.

4-4- أنواع الأساليب والطرق الناشطة المعتمدة حسب آراء أساتذة مادة الاجتماع

إن معظم أساتذة مادة الاجتماع يعمدون إلى التنوع في طرائقهم التربوية والتي تتوزع بين طرائق قديمة معدل عليها، وبين طرائق حديثة ناشطة تساهم في تنشيط ذهني وقدراتي لدى المتعلمين. فمع سؤالنا الذي توجهنا به لأفراد العينة حول أنواع الطرائق والأساليب التي يستخدمونها كطرق ناشطة من أجل تنفيذ خطة درسه داخل الصف، فقد بينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم 3: توزع آراء أفراد العينة حول الطريقة التعليمية التي تستخدمها من أجل إثارة مشاركة الطالب وتوعيتهم لقضايا مجتمعهم

الطريقة الناشطة	العدد	النسبة %
محاضرة	3	42.9
قدح أفكار	2	28,6
نقاش موجه	1	14.3
لعب أدوار	-	0
عمل مجموعات	1	14.3
زيارة حقلية	-	0
المجموع	7	100

يتبين لنا عبر الجدول أعلاه، بأن أساتذة هذه المادة لم تخرج عن الأساليب التقليدية والتي تتمحور بالأسلوب التقليدي المستحدث، أي أنها لطفت الأساليب القديمة وزاوجت مع الأساليب الحديثة، لكي تتماشى مع فكرة جعل التلميذ محور العملية التعليمية. وهذا ما يعود حسب رأي أساتذة المادة إلى سبب انحدار مستوى الطلاب وتراجع أدائهم التربوي عما هو عن قبل، مع تنامي لديهم قيمة الاتكالية والعجز؛ وعدم الاعتماد على النفس أو التحلي بالمسؤولية، وهذا ما يعود لانعكاس التربية المنزلية التي يتلقاها الطالب من أسرته. حيث نجد أن 42,9% من يلجأ إلى طريقة المحاضرة في سير درسه، ويمكن أن يُلطف من أسلوبها التقليدي بجعلها محاضرة نقاشية في بعض محطاتها أو بعد انتهاء من كل خطوة من خطواتها. أما 28,6% منهم يلجأ إلى طريقة قدح أفكار وما تتضمنه من عصف ذهني تُثير ملكة التفكير لدى الطالب تجاه ما يتضمنه مسار الدرس وهي تُصنف من الطرق التربوية الحديثة الأكثر استخداماً من قبل الأساتذة الاجتماع. بينما 3,14% من أفراد العينة يستخدمون إما نقاش موجه، أو عمل مجموعات، وصفر % من أفراد العينة لا يلجؤون إلى أي من الطرق الناشطة التالية: (لعب الأدوار أو زيارة حقلية)، بسبب خاصية كل منهما وعدم توفر القدرة المادية والمالية، على استخدامهما أثناء مسار العملية التربوية من قبل إستاذ المادة.

كما تبين لنا عبر زيارتنا الميدانية وحضورنا حصص للأساتذة التي قمنا بها وما ترافق معها من استخدام تقنية الملاحظة المعمقة، فقد تبين بنا بأن الطرق الناشطة التكنولوجية الحديثة شبه معدومة في استخدامها من قبل إستاذ المادة خلال تنفيذه مسار الخطة الدراسية. بالمقابل لاحظنا بأن هناك لجوء لبعض أساليب التربية من قبلهم يعتمدون عبرها إلى إثراء النقاش والحوار حول مفاهيم قيمة تتعلق بحقوق الإنسان، فتكاد لا تمر حصة دراسية دون أن يكون هناك هدف قيمى حقوقي؛ يستهدفه إستاذ الاجتماع ويعمل على تحقيقه في نفوس المتعلمين أثناء مسار حصته التعليمية، بحسب ما هو مطلوب منه تنفيذه عبر منهاج هذه المادة. وأيضاً من أجل تحقيق هدف عام يتعلق بتعزيز الضبط لسلوكهم الاجتماعي، وتعديل مواقفهم حول كل ما يدور من حولهم من قضايا مجتمعية مختلفة؛ ولا سيما تلك التي تتصل بقضايا يطرحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فيعتمد إستاذ المادة إلى إعداد الموارد البشرية وتنمية مبادئها قيمياً بما يتوافق مع إحداه وعي الحقوق والقانوني، التي يجب أن يتمتع بها الفرد ضمن مجتمعه مما ساهم في بناء المواطنة الحققة لدى المتعلم تبعاً لهدف عام وأساسى كرسنه منهاج المادة المعتمدة.

ويعمل جميع الأساتذة دون استثناء على تحقيق المواطنة لدى سلوك المتعلم بطريقة أو بأخرى، على الرغم من وجود لبعض التحديات والعوائق التي تواجه تحقيقه سلوكياً لديه داخل مجتمعه. فيبقى هذا الهدف نظرياً لدى الطالب بشكل عام؛ دون إحداث أي تغيير نوعي في سلوكياتهم الاجتماعية. حيث نلاحظ بعد مضي أكثر من عشرين عاماً على تدريس هذه المادة في المرحلة التعليم الثانوي، ما زالت المواطنة شبه مفقودة داخل المجتمع اللبناني. وذلك لا يعني فشل أستاذ الاجتماع من تحقيق جدواه التعليمي، كونه استطاع ان يعزز لدى المتعلم قيمة المواطنة معرفياً وذهنياً عبر تعريفه بأهم القيم الحقوقية المتنوعة، بمختلف جوانب شخصيته. ولعل اجتيازه الامتحان الرسمي ونيله الشهادة الثانوية العامة خير دليل على نجاح أستاذ المادة في تحقيق الأهداف القيمية التي ترمي لها المادة عبر المنهاج التعليمي المعتمد. ولكن سرعان ما يصطدم الطالب ببناء مجتمعه السائد؛ بعدما ينهي دراسته وينخرط في مجتمعه، حيث يصطدم بواقع أكبر من المفاهيم القيمية والحقوقية التي تنشأ عليها مدرسياً، ألا وهو سيطرة الولاء الطائفي والمذهبي، وانتشار لمظاهر الاستلزام للسياسيين ولزعماء السلطة، في ظل غياب سياسات وتشريعات حمائية تنصف حقه، وتحقق له العدالة والرعاية. فينسى أو يتناسى المبادئ القيمية التي انخرست وجدانياً في نفسه، وينخرط في ولاءات تقليدية كونه عاجزاً عن مجابهة الواقع فيصطف إلى جانب الجدار الفولاذي الثقافي الموروث المحكم الإغلاق من أجل تعزيز التبعية والإبقاء عليها. والتي غالباً ما تجسد مظهر من مظاهر العبودية الحديثة التي سيطرت على مجتمعنا اللبناني في ظل انعدام الاستقرار المجتمعي والانقسامات السياسية التي فككت معها ما أنجزته السياسة الشهابية من بناء للمواطنة، ومن بناء الولاءات للوطن وللمؤسسات على حساب الولاءات الأولية الضيقة. فرغم الدور التربوي للأستاذ عبر ما يغرس قيمياً في نفوس الأفراد، وفق ما يستخدمه من طرائق تربوية متنوعة؛ يتسنى للمتعليم تحقيق أهداف عديدة بمختلف أبعادها الوجدانية، والسلوكي، والاجرائية. والتي تنغرس في بنية شخصيته الفردية، وشخصيته المجتمعية. فـ "يمكن تصنيف طرائق التدريس على أساس نوع الاحتكاك بين المعلم والمتعلم إلى ما يلي:

* طرق تدريس مباشرة: يرى فيها المعلم طلابه ويتعامل معهم وجها لوجه، كطرق الإلقاء والمناقشة والدروس العملية.

* طرق تدريس غير مباشرة: لا يرى فيها المعلم طلابه، كأن يتم التدريس مثلاً عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة أو المفتوحة، كما في التعليم عن طريق برامج التلفزيون المعتادة أو أشرطة الفيديو أو الإذاعة الموجهة لفئة معينة من المتعلمين كالبرامج الإذاعية لمحو الأمية. (محمد بن عبد الكريم النحام، ص: 14).

فبالنسبة لأستاذ مادة الاجتماع يعتبر النقاش من الأساليب التربوية المباشرة والأكثر استخداماً من قبله، كونهما تضيفي على المتعلم تحليل ذهني للقضايا التي يُثيرها بمختلف جوانبها خلال مسار الحصة الدراسية. كما يعتبرها من الطرق الأكثر فاعلية في تحقيق أهداف الدرس، وغرس المفاهيم الإنسانية كافة حسب الإشارة من قبل العديد من أساتذة الاجتماع. وعليه فمن من خلال طرحنا على أفراد العينة "تبيان أثر هذه الطريقة على المتعلم" وتكوين الحس القيمي والقدرة التنموية تجاه مجتمعه، والتي تُشكل عنصر أساسي من عناصر تكوين المواطنة وروح الانتماء للوطن لدى المتعلم. فقد بينوا لنا الدور التربوية لأسلوب النقاش المتبع عبر معطيات الجدول أدناه.

جدول رقم 4: توزيع آراء أفراد العينة حول تبيان أثر النقاش كأساليب تربوية في تحقيق قيم إنسانية لدى المتعلم

المجموع		أحياناً		لا		نعم		أثر طريقة النقاش التي يستخدمها أستاذ مادة الاجتماع في حصته الدراسية على
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	7	42,9	3	0	-	57,1	4	تعزيز الحس الإنساني لدى الطالب
100	7	42,9	3	0	-	57,1	4	تعزيز المشاركة والمبادرة المجتمعية للطالب
100	7	28,6	2	14,3	1	57,1	4	تكوين حس التطوع
100	7	57,1	4	0	-	42,9	3	تكوين الرؤية النقدية لدى الطالب
100	7	57,1	4	0	-	42,9	3	إثارة اهتمام الطالب بقضايا مجتمعه وحاجاته الإنمائية
100	7	57,1	4	28,6	2	14,3	1	تطوير رؤية موضوعية وتجرد ذاتي من الانتماء الأولي الطائفي
100	7	42,9	3	14,3	1	42,9	3	بناء فاعلية تنمية لدى سلوك الطالب
100	7	57,1	4	14,3	1	28,6	2	تعزيز رؤية نقدية لدى الطالب تجاه الدور الإنمائي للمؤسسات الحكومية

فمن خلال الجدول (4)، بين لنا أفراد العينة بأن طريقة الناشطة المتمثلة بالنقاش أو المحاضرة النقاشية؛ فإنها تساهم في بناء لدى المتعلم "الحس الإنساني وتعزيز المشاركة والمبادرة المجتمعية للطالب" وتشكلت نسبتهم بـ (57,1%) ممن أشاروا بنعم، بالمقابل أشار 42,9% بأنها تبني أحياناً ذلك، ولم يجب أحداً بـ لا حول ذلك وكانت النسبة صفراً %. إذ، عبروا بأن النقاش أداء تربوي لتكوين لدى المتعلمين قناعات مجتمعية ونحقق أهداف اجتماعية تستهدفها المادة. أما بالنسبة لتكوين "تكوين الرؤية النقدية، إثارة الاهتمام بقضايا المجتمع وحاجاته الإنمائية لدى الطالب" فقد أتت النتيجة متشابهة، فتوزعت آراء العينة حول (42,9%) منهم قد أشاروا بنعم حول دور النقاش تجاههم، و(57,1%) منهم قد أشاروا بأحياناً يتحقق ذلك، و(صفر) % منهم أشاروا بـ لا. وبالتالي انقسمت العينة بين مؤيدة تأييد قاطع بما تحققه المادة من معايير سلوكية ونقدية لدى المتعلمين عبر إثارة قضايا اجتماعية متعددة، وإثارة قضايا محيطة بهم، عبر الاستشهاد بأمثلة واقعية يحلل عبرها المتعلم للمواقف الاجتماعية، وتوعي لديه متطلبات مجتمعه، ومتطلباته وحقوقه الذاتية؛ لكي يعيش بكرامة. بينما نجد أن (42,9%) من أفراد العينة قد عبروا بنعم حول أن النقاش يعمل على "بناء فاعلية تنمية لدى سلوك الطالب"، كما أن نفس النسبة أيضاً أجابت بأحياناً، بينما (14,3%) منهم أجابت بـ لا تعترف بأن النقاش يؤدي لدى المتعلمين أي فاعلية تنموية في سلوكهم تجاه مجتمعهم.

بالمقابل عبرت أحياناً؛ غالبية العينة ونسبتها (57,1%) منهم بأن النقاش يحقق "تطوير رؤية موضوعية وتجرد ذاتي من الانتماء الأولي الطائفي، تعزيز رؤية نقدية لدى الطالب تجاه الدور الإنمائي للمؤسسات الحكومية" وتوزعت الباقية بين النفي أو الإيجاب بالموافقة حسب ما يطرحه الجدول أعلاه. ويتم تحقيق جزئي للرؤية النقدية لدى الطالب من خلال عرض نماذج تنموية تسود مجتمعهم، أو لعرض سياسات تنموية نفذتها الحكومة اللبنانية وفق مقتضى المحاور الدراسية التي يطالها الكتاب المدرسي المخصص لهذه المادة في السنوات الثلاث جميعها.

5- الخلاصة والنتائج وأبرز التوصيات

تبين لنا عبر تحليل لنتائج هذه الدراسة بأن هناك دور تربوي هام يساهم به أستاذ مادة الاجتماع تجاه بناء سلوك المواطنة وتنمية قيمية عن طريق الأساليب التعليمية الناشطة، فيقوم بتعزيز بعض المفاهيم الحقوقية التي ترمي إليها المادة. فمن خلال ممارسة الدور المهني التربوي، تم تثبيت من فرضيتنا الأساسية وتبيان تأثير كبير للأساليب التربوية والطرائق التعليمية المستخدمة من قبل أستاذ مادة الاجتماع أثناء تنفيذ المنهاج التعليمي المطلوب منه على سنوات ثلاثة في هذه المرحلة التعليمي تجاه بناء المواطنة لدى ذهنية المتعلمين المعرفية. وتوصلنا إلى أن " أستاذ الاجتماع يتنوع في استخدامه للأساليب والطرائق التعليمية في صفه، مما يساهم في تنمية الوعي الحقوقي لدى الطالب الثانوي بحكم الأهداف العامة والخاصة التي تتضمنها هذه المادة؛ وإن لم تخرج هذه الأساليب عن النطاق التقليدي منها حيث زواج بين الأساليب القديمة التقليدية والحديثة المرافقة لخطه الإصلاح التربوية. غير أن إثارته لأسلوب النقاش الموجه شكلت من الطرق البارزة في تكوين رؤية حقوقية للطلاب، وبناء الحس المجتمعي وما يتم من خلالها بتعزيز روح المبادرة الاجتماعية لديه، وتحفيز روح المشاركة تجاه بناء مجتمعه، هذا ما قد بينته النتائج بوجود علاقة بين متغير الطرائق الناشطة، ومتغير تنمية الوعي الحقوقي لدى الطالب وتكوين لديه قيمة المشاركة والتي تنمي لديه حس الواجب تجاه وطنه وبذل الجهود المطلوبة منه ليكون مواطناً صالحاً.

فتوصلنا عبر النتائج الميدانية التثبت من صحة الفرضية الأولى؛ أي أن "الدور التربوي فاعلاً في تنمية طلابه ذهنياً على الوعي الحقوقي وتعزيز المواطنة لدى المتعلم خلال تكامل حقيقي بين دور المدرسة والمعلم والمنهاج التربوي". حيث بينت الدراسة بأن للمدرسة وللأستاذ دوراً هاماً في بناء السلوك لدى المتعلم على ضوء المنهاج الدراسي المعتمد في النظام التعليمي السائد. حيث قادت هذه الدراسة إلى أن التعليم وسيلة أساسية وهامة في العملية التربوية ولأهميته جاءت المدرسة كمؤسسة اجتماعية تعليمية، تقوم على أساس الأفراد على التكيف مع بيئتهم ومع الحياة من حولهم وتعدهم لاكتساب معيشتهم، وذلك انطلاقاً من تعزيز القيم الإنسانية أثناء ممارسة المعلم دوره ضمن الحجرة الدراسية، مما يساعد في تكوين المواطنة وبناء الحس الحقوقي والوعي والمسؤولية لدى المتعلمين.

بالوقت عينه، بينت لنا الدراسة عبر تحليل محتوى منهاج الكتاب المدرسي المعتمد في تدريس هذه المادة التثبت من صحة الفرضية الثانية أي أن "مضمون منهاج مادة الاجتماع في السنوات الثلاث من التعليم الثانوي متكاملًا ومساهمًا في تنمية السلوكية والحقوقية لدى المتعلم وفق ما يتضمنه مضمون الكتاب المدرسي المتعلق بهذه المادة". فمضمون منهاج مادة الاجتماع في السنوات الثلاث من التعليم الثانوي متكاملًا ومتداخلًا، من حيث ما يطرحه من محاور وفصول تتضمن مواد حقوقية وقانونية تتصل بمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعتها على ضوء مضمون كل فصل أو محور دراسي وارد في الكتاب وفق تقسيمات الفصل وفق ما يلحظه مضمون الدرس ومستنداته المطروحة أو أنشطته.

بالمقابل بينت الدراسة من ناحية أخرى؛ بأن هناك حشو بالكتاب المدرسي بمختلف تقسيماته سواء من حيث أسئلة لاحظ وفكر ومستنداته المصورة، أو من حيث تكرار المستندات بطريقة غير علمية في طرح المحاور أو فقرات الفصل وتقسيماته، أو من حيث الهوامش والمستندات المرافقة لقضية الفصل، أو من حيث الأنشطة والتمارين وأسئلة التقييم المطروحة بعد نهاية كل فصل لدى

الكتب المعتمدة في هذه المرحلة، مما يضطر الأستاذ الى إلغاء أقسام أو تخطي فقرات حسب سياق حصته، ومدى الالتزام بالتقسيم السنوي للمادة.

كما توصلنا بأن هناك دور تربوي فاعل لأستاذ الاجتماع تجاه تكوين قضايا تنموية ذهنيًا لدى المتعلمين عبر أساليب دراسية عديدة ووفق ما تتطلب طبيعتها من إعداد المتعلم على الوعي الحقوقي وتعزيز المواطنة لديه على ضوء معطيات الجدول رقم 3. خاصة أن أكثر من نصف العينة قد عبرت عن الدور الفاعل لمنهاج المادة في تكوين القيم الحقوقية، مفاهيم الحس الإنسانية تجاه الآخر، ولا سيما الحس التطوعي في خدمة الآخر أو في بناء الوطن عبر الإلزام بالواجبات المطلوبة من المتعلمين تجاه وطنهم حسب معطيات الجدول رقم 4. هذا ما يقودنا الى التثبت من صحة الفرضية الثالثة، أي "يلجأ أستاذ الاجتماع إلى أساليب وطرائق التعليمية متنوعة ولكنها تقليدية بالغالب؛ أثناء تنفيذ سير درسه ضمن الصف فيحد من المكتسبات التعليمية لدى المتلقي نوعاً ما". حيث توصلنا إلى أن أغلب أساتذة مادة الاجتماع تلجأ إلى أساليب وطرائق التعليمية تقليدية بالغالب أي لم تخرج عن إطار المحاضرة والمحاضرة النقاشية الموجهة، أثناء تنفيذ سير درسه ضمن الصف مما تحد بشكل جزئي من المكتسبات التعليمية لدى المتلقي وعليه ممكن أن تضعف جزئياً مكتسبات الطالب لأهداف الفصل وتحد من فاعلية تكوين المواطنة الحقة، وما يحدها من معوقات مجتمعية تحيط بالطالب.

وأخيراً، نتوصل إلى أنه استطاع أستاذ المادة وفقاً لمنهجها الدراسية وعبر ما يمارسهم أدوار تربوية متنوعة، يُعد عبرها شخصية الفرد، ومعزراً لديه المواطنة والقيم الحقوقية. وينمي لديه المساهمة بشكل فاعل من خلال تنمية السلوكية والحقوقية لديه وإن ضمن طرائق تقليدية بالغالب مزواجاً لبعض الأساليب الحديثة التفاعلية. كما استطاع هذا المنهاج التربوي إثارة الوعي القيمي تجاه الفرد، من جهة دوره وحقوقه من قبل وطنه، وحق وطنه عليه من واجبات كرسنها شرعة حقوق الانسان وقوانينه. ومن أجل تفعيل الدور التربوي لهذه المادة تجاه تحقيق جدوى تربوي تنمية الوعي القيمي والقانوني وبناء حس المواطنة لدى المتعلم يجب على المعنيين العمل على تحقيق السياسات والتوصيات التالية:

- بناء لدى المتعلم حس المشاركة في مشاريع تنموية، عبر تنمية قدراتهم وتنمية الحس التطوعي لديهم من خلال تفعيل تطبيق "مشاريع خدمة مجتمع" لدى كافة ثانويات لبنان والتي أقرها منهج التعليم اللبناني منذ عام 2006.

- إجراء دورات تربوية لأساتذة المادة من أجل التنوع بالأساليب التعليمية الحديثة التي تتناسب مع تربية على المواطنة، وتساعد في تكوين رؤية تنموية لدى المتعلم عبر التعبير عن حاجاته، وبناء لديه القدرة في رسم السياسات التنموية المطلوبة من أجل تخطي مشاكله وصعوباته.

- تعديل الأساليب التربوية التي يستخدمها أستاذ المادة، وإخضاعها لتدريب مستمر على أحدث الطرق الناشطة وتطوراتها وكيفية استخدامها من قبل دور المعلمين، مع مواكبة الأساتذة المؤتمرات التربوية العلمية المتعلقة بالطرق الناشطة.

- تعزيز لدى المعلم استخدام طريقة الزيارات الحقلية وتوفير كافة المتطلبات اللوجستية والمالية والمادية من قبل الوزارة والإدارة، لما لها من أثر عميق على بناء الشخصية الاجتماعية لدى المتعلمين، وتكوين رؤية نقدية وموضوعية تجاه قضايا وطنهم.

- تنفيذ دورات تدريبية لأساتذة المادة تجاه تمكينهم في كيفية بناء المواطنة والوعي القانوني لدى المتعلمين.

- تنمية قدرات الأساتذة في استخدام تكنولوجيا التعليم، من لوح تفاعلي، والتمرس في استخدام التطبيقات والبرامج التكنولوجية التي تخدم عملية التعلم والتعليم، والتي تساعد في تنمية المواطنة لدى المتعلمين عبر بناء القيم الحقوقية والإنسانية.
- على مركز البحوث والإنماء العمل الجاد على تعديل منهاج ومحتوى الكتاب المدرسي المعتمد لهذه المادة بالشراكة مع أساتذة المادة؛ وتعديل المنهاج من حيث إلغاء الأقسام المكررة، والعمل على تضمين الكتاب مستندات حقوقية تلامس حقوق المواطن اللبناني الراهن بشكل عام، ولا سيما عبر كتاب السنة الأولى ثانوي خصوصاً.
- تضمين محاور وفصول الكتاب الاجتماع عبارات بسيطة وسهلة على فهم الطالب لها، بحيث تلامس ذهن الفرد في هذه المرحلة العمرية التي يعيشها، وتتناسب مع مرحلة المراهقة التي يمر بها وتعزز لديهم قيم عديدة من ضمنها قيم العدالة والمواطنة.

قائمة المراجع

- (1) فريديريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية الفرع العلمي من دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1993.
- (2) غازي مفلح، طرائق التدريس، مقال علمي إلكتروني، مقدم إلى جامعة أم القرى كلية الجامعة بالقنفذة، قسم مناهج وطرائق التدريس.
- (3) ياسين بن عدي، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ثقافة وسلوك، مقال إلكتروني وارد في بوابة تنمية عام 2013، تم استرجاعه في 14-5-2018. <http://www.tanmia.ma/ar>
- (4) النوي بالطاهر، دور المدرسة في تربية المواطنة، مقال علمي إلكتروني، تصدر عن مجلة علوم الإنسان والمجتمع بصيغة (PDF)، مجلة علمية محكمة، العدد 3، سبتمبر 2012، المركز الجامعي، الوادي الجزائر، تم استرجاعه في 14-5-2018. <http://revues.univ-biskra.dz/index.php/fshs/article/view/62/59>
- (5) هيئة الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع إلكتروني، تم استرجاعه في 15-5-2018. <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights>
- (6) زهاء الدين أحمد عبيدات، دور المؤسسات التربوية في تعزيز منظومة القيم في المجتمع، أكاديمي جامعي، مقال علمي وارد في منتدى العالمي للوسطية الإلكترونية، تم استرجاعه في 15-5-2018. <http://www.wasatyea.net>
- (7) المركز التربوي للبحوث والإنماء الإلكتروني، مضمون خطة النهوض، 1994، 6516/9519. <http://www.crdp.org/ar/details-edumagazine/6516/9519>
- (8) زهير حطب وآخرين، المجتمع بنية وحركة، الكتاب المدرسي الوطني المعتمد لمادة الاجتماع الأول الثانوي، الصادر عن مركز البحوث والإنماء ش.م.م. سن الفيل لبنان، ط2، 1997.
- (9) دليل الكتاب المدرسي الصادر عن مركز البحوث والإنماء سن الفيل.
- (10) يسري مصطفى السيد، صياغة الأهداف التعليمية، موسوعة التعليم والتدريب الإلكتروني، 2010، تم استرجاعه في 15-5-2018. [Khttp://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=682](http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=682)
- (11) دريس ولد القابلة، "تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها"، مقال علمي إلكتروني، تم استرجاعه في 22-5-2018. http://www.hrtwaw.org/index.php?option=com_content&view=article&id=352:-----&catid=42:2010-03-07-09-25-29&Itemid=63

(12) François Audigier, « L'éducation à la citoyenneté dans ses contradictions », Revue internationale d'éducation de Sèvres [En ligne], rapport scientifique, Édition électronique, URL: <http://ries.revues.org/125>, ISBN: 978-2-85420-569-5, ISSN: 1254-4590, 44 | Avril 2007, mis en ligne le 23 juin 2011, consulté le 30 September 2016. on revoie 18-5-2018.

(13) جيروم بندي، القيم إلى أين، مداولات القرن الحادي والعشرين، صدر الكتاب بالفرنسية نيسان 2004، ترجمة زهيدة درويش جيور وجان جيور، ط1، دار النهار للنشر - بيروت، 2005.
(14) أحمد بعلبكي، "موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية" (مقاربة اجتماعية-اقتصادية)، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2007.

(15) François Audigier, Lynne Parmenter: "L'ÉDUCATION A LA CITOYENNETÉ EN EUROPE ET EN ASIE DE L'EST", Une version abrégée de ce texte est paru dans: Dictionnaire d'éducation comparée, éd. L'Harmattan Traduction en Amérique du Nord et au Japon, 2003, on revoie 18-5-2018.

<http://www.unige.ch/iufes/didactsciencsoc/textesenligne/asie.pdf>

(16) عبد الله عبد الدائم، وآخرين: تنمية الموارد البشرية، بحوث ودراسات مقدمة إلى ندوة علمية بعنوان تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت 28-29 نوفمبر 1998، وصدرت البحوث ضمن كتاب خاص بالمؤتمر، ط1، دار الرازي، لبنان.
(17) قيوم أحمد، استراتيجيات التعلم ما وراء المعرفية وأثرها على النتائج المدرسية للتلميذ، دراسة ميدانية لتلاميذ التعليم الثانوي، دراسة الوضع العام في مكتب شؤون الطلبة. الجزائر، مقال علمي إلكتروني.
(18) محمد بن عبد الكريم الدحام، نظام التدريس (أساليب / نظم)، جامعة الملك سعود، مقال علمي إلكتروني.